مجلة جامعة البعث

سلسلة العلوم الاقتصادية

مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 43 . العدد 38

1442 هـ - 2021 م

الأستاذ الدكتور عبد الباسط الخطيب

رئيس جامعة البعث

المدير المسؤول عن المجلة

أ. د. ناصر سعد الدين	**رئيس هيئة التحرير**
أ. د. هايل الطالب	**رئيس التحرير**

مديرة مكتب مجلة جامعة البعث

بشرى مصطفى

د. محمد هلال	**عضو هيئة التحرير**
د. فهد شريباتي	**عضو هيئة التحرير**
د. معن سلامة	**عضو هيئة التحرير**
د. جمال العلي	**عضو هيئة التحرير**
د. عباد كاسوحة	**عضو هيئة التحرير**
د. محمود عامر	**عضو هيئة التحرير**
د. أحمد الحسن	**عضو هيئة التحرير**
د. سونيا عطية	**عضو هيئة التحرير**
د. ريم ديب	**عضو هيئة التحرير**
د. حسن مشرقي	**عضو هيئة التحرير**
د. هيثم حسن	**عضو هيئة التحرير**
د. نزار عبشي	**عضو هيئة التحرير**

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة البعث

سورية . حمص . جامعة البعث . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : 2138071 31 963 ++

. موقع الإنترنت : www.albaath-univ.edu.sy

. البريد الالكتروني : magazine@ albaath-univ.edu.sy

ISSN: 1022-467X

قيمة العدد الواحد : 100 ل.س داخل القطر العربي السوري

25 دولاراً أمريكياً خارج القطر العربي السوري

قيمة الاشتراك السنوي : 1000 ل.س للعموم

500 ل.س لأعضاء الهيئة التدريسية والطلاب

250 دولاراً أمريكياً خارج القطر العربي السوري

توجه الطلبات الخاصة بالاشتراك في المجلة إلى العنوان المبين أعلاه.

يرسل المبلغ المطلوب من خارج القطر بالدولارات الأمريكية بموجب شيكات باسم جامعة البعث.

تضاف نسبة 50% إذا كان الاشتراك أكثر من نسخة.

شروط النشر في مجلة جامعة البعث

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة) + CD / word من البحث منسق حسب شروط المجلة.
- طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
- **اذا كان الباحث طالب دراسات عليا:**

يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقته على النشر في المجلة.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:**

يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :**

يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.

- **اذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :**

يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث ، وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):**

عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1- مقدمة

2- هدف البحث

3- مواد وطرق البحث

4- النتائج ومناقشتها .

5- الاستنتاجات والتوصيات .

6- المراجع.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (الآداب – الاقتصاد– التربية – الحقوق – السياحة – التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):**
- عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1. مقدمة.
2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
3. أهداف البحث و أسئلته.
4. فرضيات البحث و حدوده.
5. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
6. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
7. منهج البحث و إجراءاته.
8. عرض البحث و المناقشة والتحليل
9. نتائج البحث.
10. مقترحات البحث إن وجدت.
11. قائمة المصادر والمراجع.

7- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:

أ- قياس الورق 17.5×25 B5.

ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 – يمين 2.5- يسار 2.5 سم

ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8

ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20

. كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي . العناوين الفرعية Simplified Arabic قياس 13 عريض.

ج . يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.

8- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.

9- تقديم أي بحث للنشر في المجلة يدل ضمناً على عدم نشره في أي مكان آخر، وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.

10- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة

11- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام وورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:

آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة . الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة . سنة النشر . وتتبعها معترضة (–) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة . دار النشر وتتبعها فاصلة . الطبعة (ثانية . ثالثة) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة.

وفيما يلي مثال على ذلك:

–MAVRODEANUS, R1986– **Flame Spectroscopy**. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

. بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة، اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة . المجلد والعدد (كتابة مختزلة) وبعدها فاصلة . أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة.

مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases **Clinical Psychiatry News** , Vol. 4. 20 – 60

ج. إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و التقيد

بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: (المراجع In Arabic)

رسوم النشر في مجلة جامعة البعث

1. **دفع رسم نشر (20000) ل.س عشرون ألف ليرة سورية عن كل بحث لكل باحث يريد نشره في مجلة جامعة البعث.**
2. **دفع رسم نشر (50000) ل.س خمسون الف ليرة سورية عن كل بحث للباحثين من الجامعة الخاصة والافتراضية .**
3. **دفع رسم نشر (200) مئتا دولار أمريكي فقط للباحثين من خارج القطر العربي السوري .**
4. **دفع مبلغ (3000) ل.س ثلاثة آلاف ليرة سورية رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين.**

المحتوى

اسم البحث	اسم الباحث	الصفحة
مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم مخاطر استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة "دراسة ميدانية على مدققي حسابات المصارف الخاصة السورية"	د.تامر مزيد رفاعه	46-11
مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم مخاطر استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة "دراسة ميدانية على مدققي حسابات المصارف الخاصة السورية"	بتول الشريف	86-47
دراسة أثر المتغيرات الديموغرافية في المتغيرات الزراعية اقتراح نموذج باستخدام الارتباط القانوني خلال الفترة من عام *2004-2019* (سورية)	د. ابتسام رجوب	116-75

مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم مخاطر استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة "دراسة ميدانية على مدققي حسابات المصارف الخاصة السورية"

الدكتور تامر مزيد رفاعه*

المُلخَّص

هدف هذا البحث إلى دراسة مدى إلتزام مدققي حسابات المصارف الخاصة السورية بتقييم مخاطر استخدام الأدوات المالية المشتقة وفقاً بيان ممارسة التدقيق الدولي (IAPS 1012)، وذلك على عيِّنة من مدققي حسابات المصارف السورية الخاصة. قام الباحث بتوزيع (70) استبانةً على عيِّنة من المدققين في المصارف محلِّ الدِّراسة، تمَّ استرداد (57) استبانة صالحة للتحليل. قام الباحث بتحليل البيانات باستخدام برنامج التَّحليل الإحصائي (**SPSS 25**). وفي نهاية هذا البحث توصَّل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمّها: أن إلتزام مدققي حسابات المصارف بتقييم مخاطر السعر لإستخدام الأدوات المالية المشتقة يعد إلتزام ضعيف حيث بلغ متوسط الإجابات 2.375 وكذلك بالنسبة لإلتزام مدققي حسابات المصارف بتقييم كل من مخاطر الإئتمان والمخاطر القانونية التي بلغت 2.28 و 1.87 على التوالي، ما يحتم بالتالي على المدققين ضرورة التأكد من مدى استخدام المصارف لنماذج موضوعية لتقييم وتسعير الأدوات المالية المشتقة والتأكد من مدى قيام المصرف بتصنيف الأدوات المالية المشتقة حسب الغرض منها (التحوط – المضاربة) لأن ذلك يساعد كثيرا بالتسعير الصحيح وتجنب المخاطر

* مدرس في قسم التمويل والبنوك . كليَّة الأعمال والإدارة . جامعة القلمون الخاصَّة . دير عطيَّة . سوريَّة.

البريد الإلكتروني: tamer.rfaah@uok.edu.sy

هاتف: 0958364325

وقيام المدققين بالتأكد من قيام المصرف بالافصاح وانتاج تقارير حول التعرض لمخاطر السيولة للأدوات المالية المشتقة وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف التي يتم التعامل معها في عقود الأدوات المالية المشتقة.

كلمات مفتاحيَّة: الأدوات المالية المشتقة، تدقيق الحسابات، تقييم المخاطر، المصارف الخاصة.

The Extent of Auditor's Compliance with Risks Evaluation against Using Financial Derivatives by Banks "A Field Study on Syrian Privet Banks Auditors"

Abstract

The aim of this research is to investigate the compliance extent of Syrian auditors of private banks against assessing the risks of using financial derivative by according to International Auditing Practice Statement IAPS (1012), A sample of private Syrian banks auditors have been taken and the researcher distributed (70) questionnaires, (57) valid questionnaires were retrieved for analysis, the researcher analyzed the data using the statistical analysis program (SPSS 25). At the end of this research, the researcher concluded a set of conclusions, the most important of which are: that the commitment of bank auditors to assess price risks for the use of financial derivative is weak commitment with an average response of 2.375, as well as the commitment of bank auditors to assess both the credit risks and the legal risks, which amounted to 2.28 and 1.87, respectively. The researcher recommended for auditors to ascertain the extent to which banks use objective models for evaluating and pricing financial derivative instruments and to verify the bank's classification of financial derivative according to their purpose (hedging - trading) because this helps a lot with correct pricing, avoiding risks and establishing the auditors ensure that the bank discloses and produce reports about the exposure to liquidity risks of financial derivative and assesses the credit risks for the other parties of financial derivatives contracts.

مقدمة:

تعتبر مرحلة تقييم مخاطر التدقيق من أهم مراحل القيام بعملية التدقيق وتعتبر خطوة أساسية في مرحلة التخطيط للتدقيق، ولا تقتصر على مرحلة التخطيط وحسب حيث يتم مراجعة تقييم مخاطر التدقيق عند كل مرحلة من مراحل التدقيق، وإن تنوع وتعقيد الأدوات المالية التي تستخدمها المؤسسات المالية وخاصة المصارف والتي تعتبر الأدوات المالية المشتقة أكثرها تعقيداً أضاف تحدياً جديداً لمدققي الحسابات، فطبيعة المشتقات المالية المعقدة، وتطلب قياسها بالقيمة العادلة وفقاً لمعايير التقرير المالية الدولية ذات العلاقة، وتوقف قيمتها عل مؤشرات وأسعار مستقبلية تتعلق بالأسواق المالية وأسواق السلع أعطى خصوصية وتعقيد لمهمة المدقق عند قيامه بتدقيق المؤسسات المالية وخاصة المصارف، حيث أن قيام المدقق بتدقيق هذه الأدوات ينضوي عل العديد من التقديرات والمخاطر التي يمكن ان تنجم عن ظروف عدم التأكد التي يمكن ان تحيط بعملية الاعتراف والقياس وإعادة التقييم للأدوات المالية المشتقة، بسبب ارتباطها بأسعار ومؤشرات مستقبلية غير مؤكدة؛ ما دفع الباحث لتناول مخاطر استخدام الأدوات المالية في هذه الدراسة هذه المخاطر التي حددها بيان ممارسة التدقيق الدولي (1012) IAPS بالآتي: مخاطر السوق (سعر، سيولة، خسائر إقتصادية)، مخاطر الإئتمان، مخاطر الملاءة المالية، المخاطر القانونية.

ونظراً للطبيعة الخاصة والتعقيد لاستخدام الأدوات المالية المشتقة والمخاطر الناجمة عنها والتي تؤثر على المدقق عند تقييم خطر التدقيق؛ فقد جاء هذا البحث للتعرف على مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم مخاطر الأدوات المالية المشتقة لدى المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

مشكلة الدراسة

إن التحديات الناجمة عن استخدام المصارف والمؤسسات المالية المتزايد للأدوات المالية المشتقة فرضت ضرورة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم مخاطر السوق الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة؟ ويتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات الآتية:

1.1: ما مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم مخاطر السعر الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة؟

2.1: ما مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم مخاطر السيولة الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة؟

3.1: ما مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم مخاطر الخسائر الاقتصادية الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة؟

2. ما مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم مخاطر الائتمان الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة؟
3. ما مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم المخاطر القانونية الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى الإجراءات التي يقوم بها مدققي حسابات المصارف الخاصة السورية عند تدقيق المخاطر الناجمة عن التعامل بالأدوات المالية المشتقة وبالتالي قياس مدى التزامهم بتقييم المخاطر المختلفة الناجمة عن هذا النوع من الأدوات المالية وفقاً لبيان ممارسة التدقيق الدولي (1012) IAPS ذو العلاقة الذي يصنف هذه المخاطر إلى مخاطر السوق التي تشمل كل من (مخاطر السعر، مخاطر السيولة،

مخاطر الخسائر الإقتصادية) ومخاطر الإئتمان والمخاطر القانونية. وذلك بغرض تحديد أوجه القصور في ممارسة تدقيق مخاطر الأدوات المالية المشتقة وتقديم توصيات تقيد في التطبيق العملي لتدقيق الأدوات المالية المشتقة.

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية:

تتمثل أهمية الدراسة النظرية بالإضافة العلمية التي سيقدمها هذا البحث في مجال الأدبيات المالية والمصرفية حيث أنها تعتبر امتداد لجهود الباحثين ممن تناولوا في بحوثهم ودراساتهم موضوع تدقيق الأدوات المالية المشتقة.

الأهمية العملية:

تتمثل أهمية الدراسة العملية بما قدمه من نتائج يمكن استغلالها في خدمة المدققين في قطاع المصارف لناحية تقييم مخاطر استخدام الأدوات المالية المشتقة لدى المصارف والمؤسسات المالية ما ينعكس ايجاباً على قرارات المدقق المتعلقة بحجم وطبيعة وتوقيت إجراءات التدقيق، وأيضاً تجنيب المصارف المخاطر التي يمكن عن تنجم عن استخدام هذا النوع المعقد من الأدوات المالية.

الدراسات السابقة

1. دراسة دراسة (الياسري وآخر، 2011) بعنوان: " آلية مقترحة لتدقيق الأدوات المالية المشتقة تعزز من مستوى الثقة لدى المتعاملين دراسة تطبيقية على المصرف العربي – الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مقترح لتدقيق الأدوات المالية المشتقة والتطبيق على المصرف العربي – الأردن توصلت الدراسة إلى أن تدقيق الأدوات المالية المشتقة يتطلب الفصل بين الأدوات المالية المشتقة المستخدمة للتداول أو المضاربة وتلك المستخدمة في إدارة المخاطر (أنشطة التحوط) ، والإفصاح عن القيمة العادلة لهذه الأدوات وكذلك التمييز بين الدخل المحقق من خلال هذا التداول وأدوات الاستثمار التقليدية والإفصاح عن الأهداف الكامنة وراء استخدام الأدوات لأغراض التحوط أو إدارة المخاطر والاستراتيجيات المطبقة لتنفيذ هذه الأهداف لمواجهة احتياجات مستخدمي التقارير المالية بما في ذلك المعلومات المحاسبية التي تصور بدقة الأحداث الاقتصادية. تم اختيار المصرف العربي – الأردن لغرض الحصول عل البيانات واختبار الفرضيات لأنه يعتبر من المصارف الشاملة التي تقدم خدمة مالية ومصرفية كاملة لتلبية الاحتياجات المتطورة وتم اختيار بيانات السنوات 2006 و 2007 و 2008 من اجل اختبار الآلية المقترحة.

2. أطروحة (Endeshaw, 2012) بعنوان: " تدقيق قياسات القيمة العادلة وإفصاحاتها – دراسة حالة منشآت التدقيق الأربعة الكبار"

هدفت هذه الاطروحة إلى إستكشاف المداخل التي يستخدمها المدققون اثناء تدقيق القيمة العادلة من وجهة نظر عملية. تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة المتعدد من أجل جمع البيانات واستخدام الطرق الكمية وتطبيق المنهج الإستقرائي والتجريبي، حيث توصلت الأطروحة إلى انه من خلال

فهم التحديات واتباع مراحل التدقيق يمكن لمدققين ضمان جودة التقارير المالية التي تحوي على قياسات وإفصاحات بالقيمة العادلة وهذه المراحل الملائمة لتدقيق قياسات القيمة العادلة هي فهم بيئة العمل لدى العميل، العمل بشكل متعمق، الرقابة الداخلية، وتخطيط مراحل التدقيق. علاوة على ذلك، كشفت النتائج عن تحديات رئيسية في مراجعة FVM والإفصاحات. تتمثل هذه التحديات في عدم كفاية المعلومات في السوق (الموثوقية) ، والكفاءة ، وافتقار المدققين إلى التعرض لتدقيق القيمة العادلة ، والدور القيادي للمدير وأسلوبه.

3. دراسة (Haiwen Zhang, 2009) بعنوان: " Effect of derivative accounting rules on corporate risk-management behavior"

" تأثير معايير المحاسبة عن المشتقات المالية على سلوك إدارة مخاطر الشركات "

قامت هذه الدراسة بفحص تأثير المعيار المحاسبي للأدوات المشتقة (SFAS رقم 133) على سلوك إدارة مخاطر الشركات. وقامت بالتطبيق على شركتي EH و IS من خلال تصنيف مستخدم المشتقات على أنه "تحوط فعال" إذا انخفض تعرضه للمخاطر بعد بدء برنامج المشتقات ، و "متحوط / مضارب غير فعال" بخلاف ذلك. ووجدت الدراسة أن تقلب التدفقات النقدية والتعرض للمخاطر المتعلقة بسعر الفائدة وسعر الصرف الأجنبي وأسعار السلع ينخفض بشكل كبير بالنسبة لشركات خدمات المعلومات (شركة IS) ولكن ليس لشركة EH ، وبالتالي أوصت الدراسة

شركة IS بالمشارمة أكثر في أنشطة إدارة مخاطر بغرض التحوط وبشكل أكثر حكمة وخاصة إذا تبنت اعتماد SFAS رقم 133.

4. دراسة (Xing Huan, et al, 2019) بعنوان:

"Financial derivatives and bank risk: evidence from eighteen developed markets"

المشتقات المالية ومخاطر البنوك: دليل من ثمانية عشر سوقًا متطوراً"

تدرس العلاقة بين مخاطر حقوق الملكية واستخدام المشتقات المالية بالتطبيق على عينة من 555 مصرفاً من ثمانية عشر سوقًا متطورًا من عام 2006 إلى عام 2015. النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة تشير إلى أن استخدام المصارف للمشتقات المالية زاد من مخاطرها. يمكن أن تكون هذه الزيادة في المخاطر مدفوعة باستخدام المصارف للمشتقات لأغراض المضاربة، دون استخدامها لغرض التحوط. وتبين الدراسة أيضاً أن العلاقة بين مخاطر حقوق الملكية واستخدام المشتقات المالية غير خطية.

5. دراسة (الطائي، 2008) بعنوان: "نحو إطار موسع لإختبارات التدقيق في ضوء الأنموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط في ظل المعيار المحاسبة الأمريكي (133)"

هدفت هذه الدراسة إلى تصميم برنامج تدقيقي لما ينبغي أن تكون عليه اختبارات التدقيق للمشتقات المالية وأنشطة التحوط في ضوء الآثار المترتبة والمتوقعة للمعيار الأمريكي رقم (133)، وخلصت الدراسة إلى أهم الإستنتاجات الآتية:

- إن قيمة المعلومة المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة تكون ذات بعدين احداهما يتعلق بمراقبي الحسابات ومدى تجديد

الثقة بالحسابات المصرفية، والأخرى حجم الفائدة المتوخات بالنسبة لمستخدي القوائم المالية واعتمادهم على تقرير مراقب الحسابات.

- الإنعكاسات الإيجابية للمعايير المحاسبية عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط في الفكر الإداري الحديث واستراتيجياته وفلسفته لما قامت به الوحدات الإقتصادية من خطوات عملية لتطوير اجراءاتها الضرورية لتطبيق تلك المعايير.
- إن المعايير الحديثة للأدوات المالية المشتقة قد أعطت نداءً للمصارف المحلية بغية تقويم استراتيجية التحوط التي تتبعها المصارف الأجنبية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية في موضوعها الحيوي الذي يبحث في تقييم مخاطر استخدام الأدوات المالية المشتقة من قبل المدققين وتحديداً كدراسة ميدانية في أحد أهم القطاعات الاقتصادية ضمن الأسواق الناشئة (المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية) حيث وجدت الدراسة الحالية ندرة في تلك الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة نظراً لحداثة موضوعها.

فرضيات الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها وضع الباحث الفرضيات التالية:

1. لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم مخاطر السوق الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة، ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الآتية:

1.1: لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم مخاطر السعر الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة.

2.1: لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم مخاطر السيولة الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة.

3.1: لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم مخاطر الخسائر الاقتصادية الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة.

2. لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم مخاطر الائتمان الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة.
3. لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم المخاطر القانونية الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هدفها، والوصول إلى غايتها، الذي يقوم على تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بالدراسة التي تضمنت المخاطر الناجمة عن استخدام الأدوات المشتقة واجراءات تقييم هذه المخاطر وذلك بالاستناد إلى معايير ونشرات التدقيق ونتائج الدراسات السابقة ذات العلاقة.

الإطار النظري للدراسة

اولاً: مفهوم مخاطر استخدام الأدوات المالية المشتقة

إن استخدام المشتقات المالية يعطي الكثير من المميزات ويؤمن الكثير من فرص تحقيق الأرباح، إلا أن استخدامها لا يخلو من العديد من المخاطر رغم ان التعامل بالأدوات المالية يهدف في الأساس للحد من المخاطر خصوصا تلك المتعلقة بتقلبات معدلات الفائدة وأسعار الصرف ...الخ ، وما دامت أدوات المشتقات المالية متعلقة بالتوقعات فهي معرضة للعديد من المخاطر، والتوسع أيضا في استعمال هذه المشتقات يؤدي لوقوع المتعاملين بها في مخاطر كبيرة خصوصا المتعاملون الذين لا يتمتعون بخبرة كافية، لذلك يحرص كل من القائمون على رقابة النظام المصرفي ومدققي حسابات المصارف على ضرورة دراسة المخاطر الناجمة عن التعامل بهذه الأدوات وأهمية الرقابة عليها.

وأهم المخاطر الناجمة عن التعامل بالمشتقات المالية مايلى:

المخاطر السوقية: وهذه المخاطر مرتبطة في الأساس بالتغيرات غير المرتقبة في أسعار المشتقات، فأسعار أدوات الهندسة المالية حساسة بشكل كبير للتغيرات الحادثة في السوق، وتخص هذه الأخطار دائما التقلبات الحادثة في أسعار الأصول المتعاقد عليها؛ و تعد المخاطر السوقية من ابرز المخاطر التي لابد من مراقبتها من طرف المتعاملين بالمشتقات المالية.

المخاطر الائتمانية: ونجد هذا النوع من المخاطر بشكل واسع في البورصات غير المنظمة وتحدث هذه المخاطر نتيجة لعدم قدرة احد الأطراف على الوفاء ببنود العقد والتزاماته، ويطلق على هذه المخاطر مخاطر عدم الوفاء نتيجة لعدم قدرة احد أطراف العقد الوفاء بالتزاماته الناتجة عن احد عقود المشتقات المالية ونتيجة لهذه المخاطر

يحرص المتعاملون في البورصات الغير منظمة على ضرورة تقييم الجدارة الائتمانية للأطراف التي يتم التعامل معها، وتعتبر هذه الأخطار من أبرز المخاطر المتسببة في انهيار الكثير من الأنظمة المصرفية.(Henribourguinat , 1995)

مخاطر السيولة: وهي تلك المخاطر الناجمة عن عدم قدرة تسديد الإلتزامات من طرف المتعاملين وهي تظهر في الأساس جراء عدم توفر السيولة وذلك ما يؤثر سلبا على التعامل بالمشتقات المالية ويجعل التعامل بها صعبا جدا، إلا أن نقص السيولة يؤدي إلى تدهور أسعار الأصول وعدم استطاعة المتعاملين بها إبرام العقود الخاصة بالمشتقات، وهذا لأجل الاحتياط ضد التدهور في نقص السيو لة.

مخاطر التشغيل: وهي مخاطر ناجمة في الأساس عن أخطاء بشرية، إذ أنها متعلقة بأخطاء الأفراد العاملين في ميدان المشتقات المالية وضعف كفاءة نظم الرقابة والإشراف على العاملين في هذا المجال، وما يزيد من حدة هذه المخاطر هو تعقيد وعدم الوضوح الكافي للتعامل بهذه المشتقات وذلك ما يجعل إدارتها صعبة.

المخاطر القانونية: هذه المخاطر تنشأ عن عدم القدرة على تنفيذ عقود المشتقات نتيجة سوء توثيقها، أو نتيجة عدم تمتع الطرف المقابل بالصلاحيات الضرورية للتعاقد والوضع القانوني غير الأكيد لبعض المعاملات، وعدم القدرة على التنفيذ القضائي في حالة العسر والإفلاس، أو إدخال تغيرات مناوئة أو عكسية في قوانين الضرائب، أو وجود قوانين تحظر على المنشآت الاستثمار في أنواع معينة من الأدوات المالية. وكذلك تؤدي التغيرات في البيئة القانونية إلى بعض المخاطر، وترجع هذه المخاطرة الى كون العقود ليست ملزمة قانونا وبمعنى آخر ليس لها قوة التنفيذ وتصبح عملية الإلتزام أكثر صعوبة إذا كانت العقود دولية، كما ترتبط هذه المخاطرة بالخسائر الراجعة لتصرف قانوني أو

تنظيمي يبطل صلاحية العقد، أو يحول دون أداء المستخدم النهائي أو الطرف المقابل له وفقا لشروط العقد أو ترتيبات التصفية. (حماد، 2010 ، ص 2).

ثانياً: المخاطر التي حددها بيان ممارسة التدقيق الدولي (1012) IAPS

حددها بيان ممارسة التدقيق الدولي (1012) IAPS مخاطر استخدام الأدوات المالية المشتقة والتي يجب مراجهتعا من قبل مدقق الحسابات بالآتي: (IAPC, 2001, IAPS No. 1012)

أولاً: مخاطر السوق وتقسم إلى:

1. مخاطر السعر: وهي تلك المخاطر الناجمة عن التغير بأسعار الفائدة وأسعار صرف العملات ومؤشرات الأسواق المالية.
2. مخاطر السيولة: هي المخاطر الناجمة عن عدم امكانية بيع اوتسوية الأدوات المالية المشتقة بتاريخ استحقاقها.
3. مخاطر خسائر السوق: هي المخاطر التي تنجم عن امكانية أن تقوم المنشأة بعملية مضاربة بالأدوات المالية المشتقة بناءً على معلومات او نماذج تقييم وأسعار ضعيفة لا تعكس السوق.

ثانياً: مخاطر الائتمان والملاءة المالية: تلك المخاطر الناجمة عن احتمال عدم قيام المتعاقد أو طرف الصفقة المقابل الوفاء بالتزاماته عند تسوية الأدوات المالية المشتقة بسبب عدم امتلاكه السيولة اللازمة والقدرة على الوفاء بالتدفقات النقدية الخارجة الناجمة عن تسوية الأدوات المالية المشتقة.

رابعاً: الخطر القانوني: ويتعلق بالخسائر المحتملة الناجمة عن وجود التزامات قانونية واجبة السداد للطرف المقابل وفقاً لما هو محدد في شروط عقد الصفقة.

ثالثاً: أهمية تقييم مخاطر استخدام الأدوات المالية المشتقة أثناء تقييم مخاطر التدقيق

تعتبر عملية التخطيط لعملية التدقيق من أهم الخطوات التي يقوم بها المدقق حيث يتم تحديد مستوى الثقة في القوائم المالية ودرجة المخاطرة وبناء عليه يقوم المراجع إما بتوسيع إجراءاته واختيار حجم عينة كبير أو الإكتفاء بحجم عينة صغير في حال كانت البيانات موثوقة وحجم الأخطاء المتوقعة قليل، ونتيجةً لحجم المخاطر الكبير الذي يترتب عليه استخدام المشتقات المالية من قبل المؤسسات المالية فإن تقييم هذه المخاطر من قبل المدقق خلال التخطيط لعملية التدقيق له أهمية كبيرة وهذا يتطلب إلمام المدققين بطبيعة هذه الأدوات ومخاطر إستخدامها بالإضافة لخطوات تقييم هذه المخاطر التي حددها بيان ممارسة التدقيق الدولي IAPS (1012).

الإطار التنظيمي لمهنة المحاسبة والتدقيق في سورية

صدر قانون تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق في سورية بموجب القانون (33) في عام 2009 ؛ حيث نصت المادة الثانية من القانون على تشكيل "مجلس المحاسبة والتدقيق" والمؤلف من خمسة عشر عضواً برئاسة وزير المالية، وحددت أهداف المجلس بشكل رئيس في الإشراف على مهنة المحاسبة والتدقيق للارتقاء بمستوى أدائها، إضافة إلى الرقابة على الأعمال المحاسبية والمالية تدعيماً للثقة في أنشطة المحاسبة والتدقيق.
كما أوكلت المادة الخامسة من القانون (33) إلى "مجلس المحاسبة والتدقيق" مجموعة من المهام أهمها:

1. إلزام الجهات ذات العلاقة بتطبيق معايير المحاسبة ومعايير التقارير المالية الدولية ومعايير التدقيق الدولية ومعايير التقييم الدولية.
2. متابعة التطور في مجال النظم والمعايير المحاسبية وقواعد المراجعة على المستوى الدولي ومتابعة حسن تطبيقها في سورية.
3. الرقابة على مكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة التي تقوم بمراجعة حسابات شركات الأموال بالتعاون مع التنظيم المهني.

الإطار العملي للدراسة

مجتمع الدراسة وعينتها

يتمثل مجتمع الدراسة بكافة مدققي الحسابات المعتمدين لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والبالغ عددهم (99) مدقق حسابات موزعين على (6) شركات محدودة المسؤولية و (15) مكتب فردي وذلك استناداً إلى البيانات الرسمية المنشورة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السوري لعام 2020، وقد تم اختيار عينة عشوائية مؤلفة من (70) مدقق حسابات (بما يُمثل70.70% من المجتمع المدروس)؛ وبناء عليه فقد تم

توزيع (70) استبانة على مدققي الحسابات في تلك الشركات والمكاتب الفردية، وكان عدد الاستبانات التي حصل عليها (57) استبانة جميعها صالحة للدراسة بمُعدَّل استجابة بلغ (81.42%).

أداة جمع البيانات

استخدمت استبانة صممت بالرجوع إلى الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة بوصفها أداة لجمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة، وقد اختبرت من قبل مجموعة من مدققي الحسابات المعتمدين لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية حيث طلب منهم الإجابة على الأسئلة والتعليق على مدى شموليتها، وقد تكونت الاستبانة من قسمين هما:

القسم الأول: خطاب موجه من الباحث إلى أفراد عينة الدراسة يوضح فيه أهداف الدراسة ونطاقها، فضلاً عن بيانات خاصة بأفراد العينة (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التخصص، والمنصب الوظيفي)، انظر جدول رقم (1).

القسم الثاني: اشتمل على مخاطر استخدام المؤسسات المالية للأدوات المالية المشتقة وأسئلة حول مدى تقييم المدققين الخارجيين لهذه المخاطر؛ حيث قُسِّمت إلى أربع محاور كل محور يحوي مجموعة من الأسئلة خاص بنوع واحد من أنواع المخاطر وذلك بما يمكن من قياس فرضيات الدراسة الرئيسية والفرضيات الفرعية لها؛ وقد قُسِّمت إجابات أفراد العينة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي.

وللتحقق من مقدار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة استخدم معامل (كرونباخ–ألفا) لإجابات عينة الدراسة التي تم الحصول عليها بعد توزيع الاستبانة عليهم؛ حيث يوضح الجدول رقم (2) نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (1): توزيع الخاصية لعينة الدراسة *

الخاصية	توزيع الخاصية	الإجمالي

المؤهل العلمي	دكتوراه (7) دبلوم عالي (5)	ماجستير (18) إجازة جامعية (27)	57
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات (8) من 10 – 15 سنة (12)	من 5 – 10 سنوات (19) أكثر من 15 سنة (18)	57
التخصص	مالية ومصرفية (15) إدارة أعمال (10)	محاسبة (29) أخرى (3)	57
المنصب الوظيفي	شريك / مدير (18) مدقق رئيسي (17)	مدير تدقيق (12) مساعد مدقق (10)	57

* الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج الدراسة الإحصائية

الجدول رقم (2): اختبار (ألفا – كرونباخ) لإجابات عينة الدراسة*

مجال الاستبانة	فقرات الإستبانة	قيمة معامل ألفا كرونباخ
مخاطر السوق / مخاطر السعر	من 1 إلى 5	0.83
مخاطر السوق / مخاطر السيولة	من 6 إلى 13	0.76
مخاطر السوق / مخاطر الخسائر الإقتصادية	من 13 إلى 17	0.85
مخاطر الإئتمان	من 18 إلى 21	0.77

المخاطر القانونية	من 22 إلى 25	0.71

* الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج الدراسة الإحصائية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل ألفا كرونباخ أكبر من 70% لجميع محاور أسئلة الإستبيان ما يدل على وجود اتساق داخلي لأداة الدراسة (الإستبيان).

الأسلوب والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

بهدف عرض نتائج الدراسة ووصف إجابات وآراء المستجيبين، تم الإعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية المتمثلة في بعض مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، والتي تم إيجادها من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وتتمثل بتلك الأساليب في:

أ. المتوسط الحسابي: كأحد أبرز مقاييس النزعة المركزية لقياس متوسط إجابات أفراد العينة عن فقرات الاستبانة.

ب. الانحراف المعياري: كأحد أبرز مقاييس التشتت لقياس الانحراف في إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي.

ت. اختبار T للعينة الواحدة (One Sample – T Student Test): وذلك لإختبار فرضيات الدراسة التي قيست متغيراتها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي عنند مستوى ثقة يساوي (95%).

اجراءات معالجة الاستبانة

في إطار معالجة الاستبانة تم تحديد مقاييس للإجابة عن الأسئلة الواردة فيها باستخدام مقياس ليكرت الخماسي إذ يشير الرقم (5) إلى موافق بشدة والرقم (4) إلى موافق والرقم (3) إلى محايد والرقم (2) إلى غير موافق أما الرقم (1) إلى غير موافق بشدة، ومن أجل تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة قام االباحث بوضع ثلاثة مستويات عى النحو الآتي: إلتزام مرتفع إذا كان الوسط الحسابي يقع بين (4-5)، وإلتزام متوسط إذا كان الوسط الحسابي يقع بين (3-3.99)، وإلتزام ضعيف إذا كان (1-2.99).

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها:

تبين الجداول الآتية (3)، (4)، (5)، (6)، (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة:

جدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مخاطر السعر كأحد مخاطر السوق

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية
تقوم المنشأة باشتقاق القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المتداولة في البورصات وتسعيرها من مصادر تسعير مستقلة مثل النشرات والوسطاء غير التابعين للمنشأة	1.81	0.49	1.12	56
تستخدم المنشأة نماذج موضوعية لتقييم وتسعير الأدوات المالية المشتقة التي لا يتم تداولها بشكل منتظم ولا يتوفر لها أسعار منشورة ومعروضة في البورصات	1.97	0.63	1.15	56
تقوم المنشاة بتقييم الفرضيات والأساليب المستخدمة في نماذج تسعير الأدوات المالية المشتقة	1.02		1.21	56
يتوفر خبرة لدى المنشأة وموظفيها في تسعير وتقييم الأدوات المالية المشتقة وبالتالي تسجيلها بشكل دقيق	2.83	0.45	1.11	56
يتم تحديد فيما اذا كانت الأداة المالية المشتقة صفة متضمنة في اتفاقية بشكل غير مباشر ما يؤثر على اعتبارات التسعير	2.11	0.65	1.24	56
يتم تصنيف الأدوات المالية المشتقة حسب الغرض منها (التحوط – المضاربة)	4.31	0.73	1.53	56
عام	**2.341**	**1.10**	**1.22**	

جدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مخاطر السيولة كأحد مخاطر السوق

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	م
تقوم المنشأة بتحديد تفويض مناسب لمختلف أنواع الأدوات المالية المشتقة	2.11	0.37	0.88	56	0
تقوم المنشأة بتفويض الأشخاص ذوو الخبرة في التعامل بالأدوات المالية المشتقة	2.89	0.45	1.05	56	0

يتم وضع وتحديد الحد الأقصى المسموح به لكل نوع من أنواع الأدوات المالية المشتقة	3.11	0.85	1.55	56	0
تقوم المنشأة بمتابعة لمخاطر السيولة للأدوات المالية المشتقة بعد التعاقد وتتابع ذلك	2.81	0.54	1.18	56	0
يتم انتاج تقارير مشتقة ومختصة وفي مواعيد محددة حول التعرض لمخاطر السيولة للأدوات المالية المشتقة	1.97	0.86	1.19	56	0
تقوم المنشأة بتحديد ودراسة هيكل الأصول / الالتزامات قبل البدء باتفاقيات الأدوات المالية المشتقة وبشكل دوري	2.55	0.39	0.91	56	0
يتم تقييم قدرة المنشأة على الاحتفاظ بالسيولة المناسبة واستيعاب الخسائر المحتملة الناجمة عن الأدوات المالية المشتقة	3.01	0.45	0.99	56	0
– يتم تقييم مدى التثبيت مع حامل الأداة المالية المشتقة أو الطرف الآخر للأداة	1.73	0.68	1.00	56	0
عام	**2.522**	**0.67**	**1.45**		

جدول رقم (5) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مخاطر الخسائر الإقتصادية كأحد مخاطر السوق

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى
يتم تقييم مدى توفر استراتيجية شاملة وواضحة تحدد الهدف الاقتصادي من استخدام الأدوات المالية المشتقة	3.01	0.86	1.60	56	000
يتم تقييم مدى نشوء خسائر ناجمة عن إخفاق الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته الناجمة عن عقود الأدوات المالية المشتقة	2.13	0.73	1.65	56	000
يتم تقييم مخاطر استخدام الأدوات المالية المشتقة مع الأطراف والشركات الخارجية عبر الحدود التي تخضع لظروف اقتصادية مختلفة	1.22	0.49	0.97	56	000
يتم تقييم الخسائر الناجمة عن تكاليف الفرصة البديلة للاستثمار في	2.69	0.44	1.24	56	000

الأدوات المالية المشتقة.					
العام	**2.262**	**0.65**	**1.29**		

جدول رقم (6) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مخاطر الائتمان والملاءة المالية

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	
يتم تقدير تكلفة الإحلال بسعر السوق للتدفقات المتولدة عن عقد المشتقات المالية بحالة التقصير	1.39	0.56	0.88	56	
يتم تقييم الجدارة الائتمانية للأطراف التي يتم التعامل معها في عقود الأدوات المالية المشتقة	2.91	0.51	0.91	56	
يتم تقييم الجدارة الائتمانية للأطراف المتعاملة بالأدوات المالية المشتقة في الأسواق والبورصات غير المنظمة	2.88	0.31	1.47	56	
يتم تقييم وجود خطر انخفاض التصنيف الائتماني للأطراف ذات العلاقة في عقود المشتقات المالية	1.94	0.45	1.71	56	
العام	**2.28**	**0.68**	**1.24**		

جدول رقم (7) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن المخاطر القانونية

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية
هل يتم تقييم أي تصرف قانوني أو تنظيمي، يبطل صلاحية العقد أو يحول دون أداء المستخدم النهائي أو الطرف المقابل له وفقا لشروط العقد	1.28	0.54	2	56
هل يتم تقييم مدى وجود عدم كفاية توثيق العقد أو عدم القدرة على ترتيب تصفية للعقد في حالة الإفلاس	2.69	0.44	1.50	56
هل يتم تقييم مدى إدخال اي تغيرات مناوئة أو عكسية في قوانين الضرائب	1.52	0.49	1.14	56
هل يتم تقييم مدى وجود قوانين تحظر على المنشآت، الاستثمار في أنواع معينة من الأدوات المشتقة	1.99	0.63	0.77	56
العام	**1.87**	**0.37**	**1.35**	

اختبار فرضيات الدراسة

بالنسبة للفرضية الأولى التي تقول:

لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم مخاطر السوق الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة

- يبين الجدول رقم (3) المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول مدى إلتزام مدققي حسابات المصارف بتقييم مخاطر السعر لإستخدام الأدوات المالية المشتقة حيث بلغ 2.341 ما يشير إلى إلتزام ضعيف بحسب المقياس الذي وضعه الباحث، مع ملاحظة أن السؤال رقم (6) من هذا المحور المتعلق بمدى التزام المصارف بتصنيف الأدوات المالية المشتقة بحسب الغرض من استخدامها إلى (تحوط – ومضاربة) هو فقط الذي نال درجة إلتزام مرتفعة ومقدارها 4.31 وهذا يعود إلى التزام المصارف بمعيار التقرير المالي الدولي رقم IFRS9 الذي ينص على تبويب الأدوات المالية المشتقة في قائمة المركز المالي وفقاً للهدف من إستخدامها.
- يبين الجدول رقم (4) المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول مدى إلتزام مدققي حسابات المصارف بتقييم مخاطر السيولة لإستخدام الأدوات المالية المشتقة حيث بلغ 2.522 ما يشير إلى إلتزام ضعيف بحسب المقياس الذي وضعه الباحث.
- يبين الجدول رقم (5) المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول مدى إلتزام مدققي حسابات المصارف بتقييم مخاطر الخسائر الإقتصادية لإستخدام الأدوات المالية المشتقة حيث بلغ 2.262 ما يشير إلى إلتزام ضعيف بحسب المقياس الذي وضعه الباحث.

جدول رقم (8) المتوسطات العامة للفرضيات الفرعية للفرضية الأولى ونتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

نوع المخاطر	المتوسط الحسابي	درجة الإلتزام	نتيجة اختبار الفرضية الأولى
مخاطر السعر	2.341	التزام ضعيف	قبول الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى
مخاطر السيولة	2.522	التزام ضعيف	قبول الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى
مخاطر الخسائر الإقتصادية	2.262	التزام ضعيف	قبول الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الأولى
المتوسط الحسابي العام للفرضية الأولى (مخاطر السوق)	**2.375**	**التزام ضعيف**	**قبول الفرضية الرئيسية الأولى**

بناءً على الجدول أعلاه رقم (8) الذي يبين المتوسط العام لإجابات أفراد العينة على أسئلة الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى فإن درجة الالتزام ضعيفة فيمايتعلق بكل محاور الاستبيان الخاصة بهذه الفرضية ما يدفع الباحث لقبول الفرضية العدمية للفرضية الرئيسية الأولى وبالتالي لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم مخاطر السوق المختلفة الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة.

بالنسبة للفرضية الثانية التي تقول:

لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم مخاطر الائتمان والملاءة المالية الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة

جدول رقم (9) نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

نوع المخاطر	المتوسط الحسابي	درجة الإلتزام	نتيجة اختبار الفرضية الثانية
مخاطر الإئتمان	2.28	التزام ضعيف	قبول الفرضية الرئيسية الثانية الثانية
المتوسط الحسابي العام للفرضية الثانية (مخاطر الإئتمان)	**2.28**	**التزام ضعيف**	**قبول الفرضية الرئيسية الثانية**

- بناءً على الجدول أعلاه رقم (9) الذي يبين المتوسط العام لإجابات أفراد العينة على أسئلة الفرضية الرئيسية الثانية فإن درجة الالتزام ضعيفة فيمايتعلق بمحاور

الاستبيان الخاصة بهذه الفرضية ما يدفع الباحث لقبول الفرضية العدمية للفرضية الرئيسية الثانية وبالتالي لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم مخاطر الإئتمان المختلفة الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة.

بالنسبة للفرضية الثالثة التي تقول:

لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم المخاطر القانونية الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة

جدول رقم (10) نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

نوع المخاطر	المتوسط الحسابي	درجة الإلتزام	نتيجة اختبار الفرضية الثالثة
المخاطر القانونية	1.87	التزام ضعيف	قبول الفرضية الرئيسية الثالثة
المتوسط الحسابي العام للفرضية الثانية (المخاطر القانونية)	**1.87**	**التزام ضعيف**	**قبول الفرضية الرئيسية الثالثة**

- بناءً على الجدول أعلاه رقم (10) الذي يبين المتوسط العام لإجابات أفراد العينة على أسئلة الفرضية الرئيسية الثالثة فإن درجة الالتزام ضعيفة فيمايتعلق بمحاور الاستبيان الخاصة بهذه الفرضية ما يدفع الباحث لقبول الفرضية العدمية للفرضية الرئيسية الثالثة وبالتالي لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم المخاطر القانونية المختلفة الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة.

النتائج والتوصيات

النتائج

* يعد إلتزام مدققي حسابات المصارف بتقييم مخاطر السعر كأحد مخاطر السوق لإستخدام الأدوات المالية المشتقة إلتزام ضعيف حيث بلغ متوسط الإجابات 2.341.

* يعد إلتزام مدققي حسابات المصارف بتقييم مخاطر السيولة كأحد مخاطر السوق لإستخدام الأدوات المالية المشتقة إلتزام ضعيف حيث بلغ متوسط الإجابات 2.522.

* يعد إلتزام مدققي حسابات المصارف بتقييم مخاطر الخسائر الإقتصادية كأحد مخاطر السوق لإستخدام الأدوات المالية المشتقة إلتزام ضعيف حيث بلغ متوسط الإجابات 2.262.

* يعد إلتزام مدققي حسابات المصارف بتقييم مخاطر السوق لإستخدام الأدوات المالية المشتقة إلتزام ضعيف حيث بلغ متوسط الإجابات 2.375.

* يعد إلتزام مدققي حسابات المصارف بتقييم مخاطر الإئتمان لإستخدام الأدوات المالية المشتقة إلتزام ضعيف حيث بلغ متوسط الإجابات 2.28.

* يعد إلتزام مدققي حسابات المصارف بتقييم المخاطر القانونية لإستخدام الأدوات المالية المشتقة إلتزام ضعيف حيث بلغ متوسط الإجابات 1.87.

التوصيات

* على مدققي حسابات المصارف التأكد من مدى استخدامها لنماذج موضوعية لتقييم وتسعير الأدوات المالية المشتقة التي لا يتم تداولها بشكل منتظم ولا يتوفر لها أسعار منشورة ومعروضة في البورصات.

* على المدققين التأكد من مدى قيام المصرف بتصنيف الأدوات المالية المشتقة حسب الغرض منها (التحوط – المضاربة) لأن ذلك يساعد كثيرا بالتسعير الصحيح وتجنب المخاطر بحسب بيان ممارسة التدقيق الدولي IAPS (1012).

* على المدققين التأكد من قيام المصرف بالافصاح وانتاج تقارير حول التعرض لمخاطر السيولة للأدوات المالية المشتقة.

* على المدققين التأكد من قيام المصرف بتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف التي يتم التعامل معها في عقود الأدوات المالية المشتقة.

* على المدققين متابعة نشرات معايير التدقيق الحديثة وتعديلاتها فيمايتعلق بتدقيق الأدوات المالية المشتقة.

* ضرورة توفر كادر مؤهل لدى شركات التدقيق وعلى دراية ومعرفة بأساليب ومعايير تدقيق الأدوات المالية المشتقة.

المراجع العربية:

1. محمد فاضل نعمة الياسري، علي حسين الدوغجي (2011)، " آلية مقترحة لتدقيق الأدوات المالية المشتقة تعزز من مستوى الثقة لدى المتعاملين – دراسة تطبيقية على المصرف العربي الأردني"، journal of kerbala university، 2011, Volume 9, Issue 1، Pages 102-132.
2. Kemal Endeshaw (2012)، أطروحة ماجستير بعنوان "تدقيق قياسات القيمة العادلة وإفصاحاتها – دراسة حالة منشآت التدقيق الأربعة الكبار، Umeå University, Umeå School of Business and Economics, September,2012.
3. حماد، طارق عبد العال، (2010). المشتقات المالية المفاهيم: إدارة المخاطر المحاسبية،
الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

REFERENCES:

1. Haiwen Zhang, Effect of derivative accounting rules on corporate risk-management behavior, Journal of Accounting and Economics, Volume 47, Issue 3, 2009, Pages 244-264.
2. Xing Huan & Antonio Parbonetti, 2019. "Financial derivatives and bank risk: evidence from eighteen developed markets," Accounting and Business Research, Taylor & Francis Journals, vol. 49(7), pages 847-874, November.
3. Henribourguinat,la tyrannie des marches , economica paris, 1995.

ملحق: قائمة الإستبيان

مخاطر السوق – مخاطر السعر	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
تقوم المنشأة باشتقاق القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المتداولة في البورصات وتسعيرها من مصادر تسعير مستقلة مثل النشرات والوسطاء غير التابعين للمنشأة					
تستخدم المنشأة نماذج موضوعية لتقييم وتسعير الأدوات المالية المشتقة التي لا يتم تداولها بشكل منتظم ولا يتوفر لها أسعار منشورة ومعروضة في البورصات					
تقوم المنشاة بتقييم الفرضيات والأساليب المستخدمة في نماذج تسعير الأدوات المالية المشتقة					
يتوفر خبرة لدى المنشأة وموظفيها في تسعير وتقييم الأدوات المالية المشتقة وبالتالي تسجيلها بشكل دقيق					
يتم تحديد فيما اذا كانت الأدة المالية المشتقة صفة متضمنة في اتفاقية بشكل غير مباشر ما يؤثر على اعتبارات التسعير					
يتم تصنيف الأدوات المالية المشتقة حسب الغرض منها (التحوط – المضاربة)					

مخاطر السوق – مخاطر السيولة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
تقوم المنشأة بتحديد تفويض مناسب لمختلف أنواع الأدوات المالية المشتقة					
تقوم المنشأة بتفويض الأشخاص ذوو الخبرة في التعامل بالأدوات المالية المشتقة					
يتم وضع وتحديد الحمد الأقصى المسموح به لكل نوع من أنواع الأدوات المالية المشتقة					
تقوم المنشأة بمتابعة لمخاطر السيولة					

للأدوات المالية المشتقة بعد التعاقد وتتابع ذلك					
يتم انتاج تقارير مشتقة ومختصة وفي مواعيد محددة حول التعرض لمخاطر السيولة للأدوات المالية المشتقة					
تقوم المنشأة بتحديد ودراسة هيكل الأصول / الالتزامات قبل البدء باتفاقيات الأدوات المالية المشتقة وبشكل دوري					
يتم تقييم قدرة المنشأة على الاحتفاظ بالسيولة المناسبة واستيعاب الخسائر المحتملة الناجمة عن الأدوات المالية المشتقة					
- يتم تقييم مدى التثبيت مع حامل الأداة المالية المشتقة أو الطرف الآخر للأداة					

مخاطر السوق – مخاطر الخسائر الإقتصادية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
- يتم تقييم مدى توفر استراتيجية شاملة وواضحة تحدد الهدف الاقتصادي من استخدام الأدوات المالية المشتقة					
يتم تقييم مدى نشوء خسائر ناجمة عن إخفاق الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته الناجمة عن عقود الأدوات المالية المشتقة					
يتم تقييم مخاطر استخدام الأدوات المالية المشتقة مع الأطراف والشركات الخارجية عبر الحدود التي تخضع لظروف اقتصادية مختلفة					
يتم تقييم الخسائر الناجمة عن تكاليف الفرصة البديلة للاستثمار في الأدوات المالية المشتقة.					

مخاطر الائتمان والملاءة المالية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يتم تقدير تكلفة الإحلال بسعر السوق للتدفقات المتولدة عن عقد المشتقات المالية بحالة التقصير					
يتم تقييم الجدارة الائتمانية للأطراف التي يتم التعامل معها في عقود الأدوات المالية المشتقة					
يتم تقييم الجدارة الائتمانية للأطراف المتعاملة بالأدوات المالية المشتقة في الأسواق والبورصات غير المنظمة					
يتم تقييم وجود خطر انخفاض التصنيف الائتماني للأطراف ذات العلاقة في عقود المشتقات المالية					

المخاطر القانونية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
هل يتم تقييم أي تصرف قانوني أو تنظيمي، يبطل صلاحية العقد أو يحول دون أداء المستخدم النهائي أو الطرف المقابل له وفقا لشروط العقد					
هل يتم تقييم مدى وجود عدم كفاية توثيق العقد أو عدم القدرة على ترتيب تصفية للعقد في حالة الإفلاس					
هل يتم تقييم مدى إدخال اي تغيرات مناوئة أو عكسية في قوانين الضرائب					
هل يتم تقييم مدى وجود قوانين تحظر على المنشآت، الاستثمار في أنواع معينة من الأدوات المشتقة					

دور الإدارة النوعية للموارد البشرية في تعزيز كفاءة أداء المصارف الخاصة السورية

(دراسة ميدانية على فروع المصارف الخاصة العاملة في مدينة دمشق)

الباحثة: بتول الشريف

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الإدارة النوعية للموارد البشرية بمكوناتها (التأهيل المعرفي، الخبرات المتعلقة بالعمل ، المهارات ، معنويات العاملين) على أداء المصارف الخاصة في سورية.ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة شملت (25) فقرة لجمع المعلومات الأولية من عينة الدراسة المكونة من (50) مفردة. وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات . وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية لعناصر الإدارة النوعية للموارد البشرية (التأهيل المصرفي ، الخبرات المتعلقة بالعمل ، المهارات ، معنويات العاملين) على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5% . وقد أوصت الدراسة ضرورة قيام إدارات المصارف الخاصة السورية بتعزيز دور الإدارة النوعية للموارد البشرية وتطويرها بشكل مستمر. والسعي نحو خلق حالة المواءمة بين متغيرات البيئة الخارجية والداخلية وإدارة الموارد البشرية ، كونها الوسيلة الأساسية في تحقيق الأداء الكفوء والفعّال للبنوك.

الكلمات المفتاحية: عناصر الإدارة النوعية للموارد البشرية (التأهيل المصرفي ، الخبرات المتعلقة بالعمل ، المهارات ، معنويات العاملين)، أداء المصارف الخاصة (الربحية – الحصة السوقية).

The role of qualitative management of human resources in enhancing the efficiency of the performance of Syrian private banks (A field study on the branches of private banks operating in the city of Damascus)

ABSTRACT

This study aims to demonstrate the impact of qualitative management of human resources with its components (cognitive qualification, work-related experiences, skills, employee morale) on the performance of private banks in Syria. To achieve the objectives of the study, the researcher designed a questionnaire that included (25) items to collect primary information from the study sample consisting of (50) individuals. In light of this, data were collected and analyzed, and hypotheses were tested. After conducting the analysis process of the study data and its hypotheses, the study concluded that there is a statistically significant effect of the elements of qualitative management of human resources (bank qualification, work-related experiences, skills, employee morale) on the performance of Syrian private banks (profitability, market share) at a level of morale of 5%. The study recommended the necessity for the Syrian private bank administrations to enhance the role of the qualitative management of human resources and to develop them on an ongoing basis.

Keywords: Elements of qualitative management of human resources (bank qualification, work-related experiences, skills, employee morale), performance of private banks (profitability - market share).

مقدمة :

ما من شك بأن المعرفة أصبحت تشكّل المفتاح الأساسي لتطور اقتصادات الدول، وكذلك للمنظمات سواء كانت ذات إنتاج سلعي أو خدمي، وأصبحت ظاهرة البحث عن المتخصصين الماهرين (إداريين وفنيين) سمة من سمات الاقتصاد المعرفي. وتشير الإحصاءات في مختلف دول العالم إلى أن هناك ميل كبير في نمو الوظائف ذات الطابع المعرفي. وتشكل هذه الوظائف قوة عظيمة للمنظمات وعامل مساعد في بقائها ومنافستها في السوق الذي يتسم بحركة تطورية سريعة. والملاحظ أن المنظمات الناجحة في العالم الصناعي المتقدم هي منظمات ذات اهتمام كبير بالمعرفة حيث تشكل لها هذه المعرفة ميزات تنافسية كبيرة.

ويعتبر الاهتمام برأس المال الفكري ، عن طريق اعتماد أسلوب الإدارة النوعية للموارد البشرية ، ميزة تنافسية بالنسبة للمصارف الخاصة السورية التي وجدت نفسها في بيئة قد سبقتها فيها المصارف العامة بسنوات طويلة، وتتوجه إليها الأنظار بصفتها ألزمت نفسها بأنَّها تمثّل جزءاً أساسياً من الاقتصاد الوطني وبأنها مؤسسات اقتصادية واجتماعية بنفس الوقت.

مشكلة الدراسة :

إن تحقيق ميزة تنافسية للمصارف الخاصة يساعدها على زيادة حصتها السوقية ويضمن توسعها في ظل منافسة قوية مع المصارف العامة السورية ذات التاريخ

المصرفي العريق والخبرة القوية والسمعة الحسنة ، كل ذلك يتطلب من المصارف الخاصة السورية تعزيز الإدارة النوعية للموارد البشرية لديها بمكوناتها الأساسية (التأهيل المعرفي، الخبرات المتعلقة بالعمل ، المهارات ، معنويات العاملين) باعتبارها المحرك الرئيسي لتنافسية المصارف الخاصة السورية.

انطلاقاً مما ذكرناه أعلاه تبرز إشكالية هذا البحث والتي يمكن صياغتها كالتالي :

ما مدى تأثير الإدارة النوعية للموارد البشرية بعناصرها (التأهيل المعرفي، الخبرات المتعلقة بالعمل ، المهارات ، معنويات العاملين) على أداء المصارف الخاصة السورية من حيث الربحية والحصة السوقية ؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من أهمية موضوع رأس المال البشري في الوقت الحاضر ودوره في تعظيم التنافسية وتحقيق معدلات أعلى من العوائد، حيث أصبح رأس مال البشري مجالاً للتنافس بعد التحول من التركيز على رأس المال باعتباره أهم الأصول في المنظمة إلى المعرفة كونها باتت تشكّل العنصر الهام في نجاح المنظمات بشكل عام والمصارف بشكل خاص في الوقت الحاضر. وذلك لتحقيق مستويات أداء مصرفية عالية بالمقارنة مع المصارف الأخرى . حيث تعتبر هذه الدراسة خطوة مبدئية للحث على القيام بمزيد من الدراسات والتي تبين أهمية الإدارة النوعية للموارد البشرية في تعزيز كفاءة أداء المصارف الخاصة السورية.

أهداف الدراسة:

تركز أهداف الدراسة على التعرف على طبيعة رأس المال البشري في المصارف الخاصة السورية وإلى أي مدى يؤثر كل من عناصر الإدارة النوعية للموارد البشرية على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية – الحصة السوقية) ، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1- دراسة أثر عناصر الإدارة النوعية للموارد البشرية على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية – الحصة السوقية) .

2- تحديد أثر الإدارة النوعية للموارد البشرية على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية – الحصة السوقية) .

متغيرات الدراسة :

المتغير التابع : أداء المصارف الخاصة (الربحية ، الحصة السوقية).

المتغير المستقل : عناصر الإدارة النوعية للموارد البشرية (التأهيل المعرفي، الخبرات المتعلقة بالعمل ، المهارات ، معنويات العاملين).

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية : يوجد أثر ذو دلالة احصائية لعناصر الإدارة النوعية للموارد البشرية (التأهيل المصرفي ، الخبرات المتعلقة بالعمل ، المهارات ، معنويات العاملين) على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5% :

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية أربع فرضيات فرعية هي :

1- **الفرضية الفرعية الأولى :** يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتأهيل المصرفي على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.

2- **الفرضية الفرعية الثانية :** يوجد أثر ذو دلالة احصائية للخبرات المتعلقة بالعمل على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.

3- **الفرضية الفرعية الثالثة :** يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمهارات على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.

4- **الفرضية الفرعية الرابعة :** يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعنويات العاملين على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.

منهجية البحث :

في ضوء طبيعة البحث والبيانات المراد الحصول عليها ، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي . وجرى تنفيذ العملية من خلال تصميم استبيان لقياس دور عناصر الإدارة النوعية للموارد البشرية (التأهيل المعرفي، الخبرات المتعلقة بالعمل ، المهارات ، معنويات العاملين) على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية)، حيث تألف الاستبيان من خمس محاور : الأول يتعلق بالتأهيل المعرفي ويحوي ست عبارات ، والثاني يتعلق بالخبرات المتعلقة بالعمل ويحوي ست عبارات ، والمحور الثالث خاص بالمهارات ويحوي ست عبارات ، والمحور الرابع خاص بمعنويات العاملين ويحوي خمس عبارات ، والمحور الخامس يتعلق بأداء المصارف الخاصة السورية ويحوي عبارتين. وقد وزع الاستبيان على عينة قصدية مؤلفة من خمسين فرد من العاملين في فروع المصارف الخاصة السورية العاملة في مدينة دمشق ، وتم استرجاع كافة الاستمارات بعد تعبئتها والتحقق من الصدق البنائي للمقياس (التناسق الداخلي)، بحساب معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة ، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي من 1 (موافق بشدة) إلى 5 (غير موافق بشدة) لإعداد أداة الدراسة ، ثم أدخلت البيانات إلى برنامج التحليل الاحصائي spss 21 لإجراء الاختبارات المناسبة حيث تم ايجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار الفرضيات.

أدوات جمع البيانات :

البيانات الثانوية : تم جمع البيانات الثانوية لمعالجة الإطار النظري من الرسائل والأبحاث السابقة والدوريات والكتب العلمية التي تبحث في موضوع دور عناصر الإدارة النوعية للموارد البشرية (التأهيل المعرفي، الخبرات المتعلقة بالعمل ، المهارات ، معنويات العاملين) على أداء المصارف (الربحية ، الحصة السوقية) .

البيانات الاولية : تم جمع البيانات الأولية من خلال استبيان تم توزيعه على عينة قصدية من الأفراد العاملين في فروع المصارف الخاصة السورية العاملة في مدينة دمشق .

مجمتع البحث وعينته :

يتكون مجتمع البحث من الأفراد العاملين في فروع المصارف الخاصة السورية العاملة في مدينة دمشق .

عينة البحث : تتكون عينة البحث من خمسين شخص من الأفراد العاملين في فروع المصارف الخاصة السورية العاملة في مدينة دمشق . واعتمد الباحث على اسلوب العينة القصدية لتوزيع الاستبانة ، ليناسب احتياجات البحث .

حدود البحث :

- الحدود العلمية : اقتصرت الدراسة على البحث في دور عناصر الإدارة النوعية للموارد البشرية (التأهيل المعرفي، الخبرات المتعلقة بالعمل ، المهارات ، معنويات العاملين) على أداء المصارف الخاصة في سورية من حيث (الربحية – الحصة السوقية).
- الحدود المكانية : اقتصر البحث على الأفراد العاملين في فروع المصارف الخاصة السورية العاملة في مدينة دمشق .
- الحدود الزمانية : اقتصر البحث على الربع الثالث من عام 2021.

مصطلحات البحث الإجرائية:

التأهيل المصرفي : إعداد العاملين في المصارف من كافة النواحي المعرفية ليكونوا جاهزين لممارسة مختلف الأعمال المصرفية.

الخبرات المتعلقة بالعمل : مجموع الخبرات والمعارف المتكون لدى الأفراد العاملين في المصارف نتيجة عملهم السابق في المجالات المصرفية المختلفة.

المهارات : جميع القدرات الذهنية والعقلانية والجسدية التي تتطلبها ممارسة الأعمال المصرفية.

معنويات العاملين : هي الدوافع المحفّزة لأداء العاملين والتي يجب على المصارف الاهتمام بها لتعزيز أدائها.

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات السابقة التي بحثت في دور الإدارة النوعية للموارد البشرية بعناصرها (التأهيل المعرفي، الخبرات المتعلقة بالعمل ، المهارات ، معنويات العاملين) على أداء المصارف ومنها :

1- دراسة (Almutairi& Alsawalhah, 2020) بعنوان :

The Impact of Strategies Human Resource Management on Organizational Commitment. (An Applied Study on Employees in Jordanian Islamic Banks)

هدفت الدراسة : إلى استكشاف تأثير استراتيجيات إدارة الموارد البشرية (التوظيف ، التدريب والمكافآت وإدارة الأداء) على الالتزام التنظيمي ، من خلال إجراء دراسة تطبيقية على موظفين في البنوك الإسلامية الأردنية. **وتوصلت الدراسة** إلى أن استراتيجيات إدارة الموارد البشرية في البنوك الإسلامية الأردنية فعّالة. وتبيّن أن مستوى

الالتزام التنظيمي للموظفين في البنوك الإسلامية الأردنية مرتفع. ويوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستراتيجيات إدارة الموارد البشرية (التوظيف ، التدريب ، التعويضات وإدارة الأداء) على الالتزام التنظيمي (احترام القيم والأخلاق ، الاستعداد للالتزام بالعمل ، السلوك الإبداعي في العمل) ، **وأوصى الباحثون** بتطوير استراتيجيات إدارة الموارد البشرية بشكل يتوافق مع البيئة الخارجية للمنظمة.

2- دراسة (Thanh Tam, 2020) بعنوان :

HUMAN RESOURCE MANAGEMENT AFFECTING THE BANKING SERVICE QUALITY: A ENTREPRENEURSHIP PRACTICUM SITUATION AT COMMERCIAL BANKS.

هدفت الدراسة : إلى تحديد عوامل إدارة الموارد البشرية التي تؤثر على جودة الخدمات المصرفية للبنوك التجارية ، و تألفت عينة الدراسة من 800 موظف في البنوك التجارية في فيتنام. حيث تم جمع البيانات من كانون الأول (ديسمبر) 2019 إلى أيار (مايو) 2020. **وتوصلت الدراسة** إلى أن عامل إدارة الموارد البشرية يؤثر على جودة الخدمات المصرفية للبنوك التجارية بمستوى دلالة 0.01. **وأوصت الدراسة** بتعزيز الاهتمام بإدارة الموارد البشرية.

3- دراسة (موسى وصورية، 2021) بعنوان :

أهمية التحليل الوظيفي في ادارة الموارد البشرية (التوظيف-التدريب وتخطيط احتياجات الموارد البشرية) دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية " بنك السلام وبنك البركة" ولاية بسكرة

هدفت الدراسة: إلى محاولة تحديد أهمية التحليل الوظيفي لكل من عملية التوظيف والتدريب وتخطيط احتياجات الموارد البشرية بالنسبة لموظفي الوكالات البنكية

المدروسة بولاية بسكرة بالجزائر، وقد ركزت على التحليل الوظيفي لما له من أهمية في عملية توصيف الوظائف وتحديد محتوى الوظيفة من مهام وأنشطة ومستوى المهارات اللازمة لتنفيذها ، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب وطبيعة الدراسة فهو يساعد دراسة الموضوع من جانبه النظري والتطبيقي بشكل دقيق، وتم تحليل بيانات استبانة الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين (ANOVA) ، **وتوصلت الدراسة** إلى مجموعة من النتائج اهمها: – تولي الوكالات البنكية اهتماماً مرتفعاً بالتحليل الوظيفي في ادارة الموارد البشرية وتعتمد على نتائجه في مختلف عمليات ادارة الموارد البشرية. – لا توجد فروق في إجابات المبحوثين حول اهمية التحليل الوظيفي في ادارة الموارد البشرية (توظيف–تدريب–تخطيط احتياجات الموارد البشرية) تعزى لكل الجنس والسن والخبرة في البنوك محل الدراسة بولاية بسكرة حسب وجهة نظر موظفيها عند مستوى دلالة 0.05 بالمائة. في حين كان هناك فروق بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي. **وأوصت الدراسة** بتعزيز الاهتمام بإدارة الموارد البشرية عموماً وبالتحليل الوظيفي لكل من عملية التوظيف والتدريب وتخطيط احتياجات الموارد البشرية بشكل خاص.

4– دراسة (سعيداني ، 2019) بعنوان:

تقييم أداء الموارد البشرية في المصارف الإسلامية –دراسة حالتي بنك البركة الجزائري وبيت التمويل الكويتي–

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية تطوير إدارة الموارد البشرية في المصارف الإسلامية الذي تفرضه ضرورة مواكبة التوسع والنمو الذي تعرفه أنشطة وأعمال هذه المصارف، والتي أدت إلى ازدياد احتياجاتها النوعية والكمية من الموارد البشرية لتغطية متطلبات استراتيجيتها التوسعية، والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. **وتوصلت الدراسة** إلى إن إعطاء المصارف الإسلامية الأهمية اللازمة لتقييم أداء الموارد البشرية باعتبارها أحد أهم وظائف إدارة الموارد البشرية سيكون له نتائج إيجابية على مستوى أداء هذه المصارف، ومديروها، والأفراد العاملين فيها، **وأوصت الدراسة** بتعميق تطبيق تقييم

أداء الموارد البشرية في المصارف حيث يمكنها من خلال ذلك ، تغطية احتياجاتها النوعية والكمية في مختلف الوظائف الشاغرة والمستحدثة، و رفع مستوى أداء مواردها البشرية في مختلف المجالات التي تفرضها البيئة المصرفية التي تعمل فيها ومستوى قدرات مواردها البشرية الحالية في مختلف الجوانب، كما أن وظيفة التقييم ستمكنها من الوقوف على سلبيات وإيجابيات السياسات التي اعتمدتها المنظمة في وظائف وعمليات إدارتها لمواردها البشرية.

ويمكن القول أن هذه الدراسة كغيرها من الدراسات، تتفق معها في بعض الأمور مثل بيان أثر الإدارة النوعية للموارد البشرية بمكوناتها (التأهيل المعرفي، الخبرات المتعلقة بالعمل ، المهارات ، معنويات العاملين) على الأداء المصرفي، وتبيان مدى حاجة المنظمات سواءً كانت صناعية أو خدمية أو حكومية أو غير حكومية لتلك الإدارة النوعية للموارد البشرية. كما تختلف مع الدراسات السابقة في أمور أخرى، حيث إن الدراسة الحالية هدفت إلى بيان أثر الإدارة النوعية للموارد البشرية بمكوناتها (التأهيل المعرفي، الخبرات المتعلقة بالعمل ، المهارات ، معنويات العاملين) على أداء المصارف الخاصة في سورية من حيث (الربحية – الحصة السوقية).

1- الإطار النظري للبحث:

1.1- مفهوم الإدارة النوعية للموارد البشرية:

بالرغم من قدم ظهور العمل الإنساني إلا أن تقدير هذا العمل وقياسه والاهتمام به لم يظهر إلا في أواخر القرن الماضي، ولعل التركيز في العملية الانتاجية كان ينصب على رأس مال العيني، ولا يُعطى الجهد الإنساني إلا القليل من التقدير، ولعل هذا السبب قد أنتج خلافات قد تكون دائمة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

وتأخر اهتمام النظم الاقتصادية الوضعية بالإبداع المعرفي إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، فظهر المجتمع الخدمي الذي أصبح يركّز على إضافة القيمة للمنظمات من غير رأس مال العيني، وعن طريق الإبداع من قبل الموظفين، وإن تأخر طرق قياسها

حتى مطلع التسعينيات من القرن الماضي، حيث أصبحت المعرفة تشكّل العامل الإنتاجي الرئيسي في المنظمة (الخيرو ، 2016 ، 107) .

2.1- مفهوم رأس المال المعرفي:

يعرّف رأس المال المعرفي بأنه قدرة متفردة تتفوق بها المنظمة على منافسيها، تتحقق بتكامل مهارات مختلفة وتسهم في زيادة القيمة المقدمة للمستهلك، وهي مصدر من مصادر الميزة التنافسية (Yogsh ،2010 ,5)، كما عُرِّف بأنه قدرات متميزة للإسهامات المعرفية يتمتع بها عدد محدود من العاملين في المنظمة تمكّن المنظمة من زيادة إنتاجها وتحقيق مستويات عالية مقارنة بالمنظمات المماثلة (Hamel, G. & Prahalad , 2014,19)

وبما أنَّ رأس المال البشري بما يمتلكه من مهارات وإمكانات معرفية أحد أهم مكونات الرأس مال المعرفي الذي يتألف من ثلاث مكونات رئيسية هي الموارد البشرية، والموجودات، والملكية الفكرية، فلا بد من المرور على مفهوم رأس مال البشري أيضاً ، فقد عُرِّف رأس المال البشري بأنَّه ": مجموعة المهارات والقدرات والإمكانات والخبرات التي يكتسبها الفرد، وتمكّنه من المشاركة في الحياة الاقتصادية واكتساب الدخل، والتي يمكن تحسينها من خلال الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والتدريب وغيرها من أشكال رأس المال البشري الأخرى.(Youndt, 2016 ،839)

كما عرّفته منظمة اليونيسيف بأنه المخزون الذي تمتلكه الدولة من السكان الاصحاء المتعلمين الاكفاء والمنتجين، والذي يعد عاملاً رئيسياً في تقدير امكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية. (العربي ، 2017، 55)

3.1- أهمية رأس المال البشري:

درجت النظم الاقتصادية التقليدية إلى وقت قريب على الاعتقاد بأنَّ الثروات تتكون من الأصول الملموسة مثل الأراضي والمباني أو المعدات فقط ولم يفكر أحد في مدى تأثير العنصر البشري على تكوين تلك الثروات، ولكن بدخول عصر التكنولوجيا

والمعرفة أصبح العنصر البشري هو المؤثر الحقيقي في نجاح المنظمات، وأنَّ الاهتمام بالعنصر البشري يؤدي مع الأصول الرأسمالية بالمنظمة إلى زيادة قيمة الناتج النهائي عن طريق الاستثمار الإنساني. (المصبح ، 2015، 6)

ويمثّل رأس المال البشر القدرة والمعلومات التي بها قيمة اقتصادية، ويعتبر مصدرًا قابلاً للتجديد وليس هناك أية حدود نظرية لمخزونه بخلاف الأنواع الأخرى لرأس المال، فهو يمثل مخزون المعارف والمعلومات والمهارات المدرجة في فكر الانسان

ومن هنا اكتشف العلماء أنَّ التعليم استثمار وليس استهلاك، وظهر مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري، والذي أكد بعض العلماء انه لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال الطبيعي، بل أكَّد البعض على أنَّه يفوقه خصوصا مع التقدم في التكنولوجيا والتي تحتاج مهارات ومتطلبات خاصة للتعامل معها. (عبد الدائم وسما وكوني با ، 2017 ، 231)

وتزداد أهمية رأس المال المعرفي في المؤسسات المالية بشكل العام وبالمصارف بشكلٍ خاص، إذ بات ابتكار وتسويق المصارف لخدماتها يعتمد على مهارة وخبرة موظفيها، وما تخصصه تلك المصارف للاستثمار في رأس المال البشري لا يقل أهميةً عما تخصصه للرأس مال العيني، إلا أنَّ الملاحظ أنَّ الدول النامية غير قادرة على الاستفادة من الكم والنوع الهائل من البيانات المتوافرة لديها ومعالجتها واستثمارها بما يؤدي إلى رفع كفاءة أدائها المصرفي.

إلا أن أحد الأسباب الرئيسية للفجوة الحاصلة بين المجتمعات المتقدمة صناعياً والمجتمعات النامية هو ما يعرف بالاقتصاد المعرفي، إذ استطاعت الدول المتقدمة معالجة البيانات لديها وخلق عنصر الفائدة فيها من خلال تحويلها إلى معارف ومهارات وخبرات وإدارتها بنجاح، ومن ثم، نجاح منظماتها وانتعاش اقتصادياتها. (294، 2012، Begg, David)

وعليه يصبح من الضروري الاهتمام برأس المال البشري بوصفه أهم مكون من مكونات المنظمة، وإدارته واستثماره استثماراً أمثلاً من قبل المنظمات، التي تعيش في ظل بيئة المنافسة الشديدة لغرض تعزيز قدرتها التنافسية من أجل ضمان بقائها، ونموها، ولن يتحقق كل ذلك إلا من خلال رؤية موضوعية، ومقدرة عقلية، فضلاً عن الخبرة المتجددة والمهارة العالية لديها .

4.1 – الأداء :

احتل موضوع الأداء في أدبيات إدارة المنظمات أهمية حرجة لاعتبارات تتعلق أولاً بكونه محورًا مركزيًا لتخمين نجاح أو فشل المنظمات في قراراتها وخططها الاستراتيجية، وثانيًا، تواجه دراسة الأداء تحديات عديدة لاسيما في المواضيع الاستراتيجية التي تتمثل في تباين المفهوم ومؤشرات قياسه بناءً على تباين أهداف المنظمات وطبيعتها واختلاف أهداف الاطراف المرتبطة بها، مما يستلزم تحديد ماهية المقاييس المناسبة التي يمكن استخدامها في قياس الأداء، ومصدر المعلومات المعتمدة في القياس، وكيفية دمج قياسات مختلفة لتقديم صورة واقعية عن المنظمة. إذ يرى (Brown & Laverich, 2014,26) أن هناك مستويات عديدة للأداء تفيد بالتعرف على مستوى الأداء الذي تم تحقيقه، وهي كالآتي:

1- الأداء الاستثنائي والذي يبين التفوق في الأداء ضمن الصناعة على المدى البعيد والعقود المربحة والالتزام الواضح من قبل الكادر الرئيسي ووفرة النقد وازدهار الوضع المالي للمنظمة.
2- الأداء البارز والذي يبين قيادة الصناعة والحصول على عدة عقود عمل كبيرة و امتلاك كادر كفوء وذو تحفيز عالٍ و امتلاك وضع نقدي ومالي متميز.
3- الأداء الجيد جدًا والذي يبين مدى صلابة الأداء، وتوفر الدلائل المستقبلية، والكادر الكفوء، بالإضافة إلى التمتع بوضع مالي جيد.

4- الأداء الجيد والذي يبين التميز بالأداء وفق المعدلات السائدة، مع توازن نقاط القوة والضعف في المنتجات والخدمات وقاعدة العملاء، والكوادر، مع إمتلاك وضع نقدي مختلط.

5- الأداء المعتدل والذي يمثل صيرورة الأداء نحو دون المعدل، وتغلب نقاط الضعف على نقاط القوة في المنتجات والخدمات وقاعدة العملاء، والكوادر العاملة أو عدم سهولة الوصول إلى الأموال اللازمة للبقاء والنمو.

6- الأداء الضعيف والذي يمثل الأداء دون المعدل بكثير، مع وضوح لنقاط الضعف في جميع المحاور تقريبًا، فضلاً عن وجود صعوبات خطيرة في إستقطاب الكوارد المؤهلة، ومواجهة مشاكل خطيرة في الجوانب المالية.

7- الأداء المتأزم والذي يتمثل بالأداء غير الكفوء تمامًا، ومن المحتمل أن يسبب مشاكل متنوعة وكبيرة في جميع محاور عمل المنظمة.

وفي الدراسة الحالية تم الإعتماد على ما أورده (O'Sullivan & Abela, 2017,41) والمتضمنة اعتماد كلاً من الربحية والحصة السوقية للدلالة على الأداء. حيث أن الربحية تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة وفاعلية إدارة المنظمة في جني الأرباح عن طريق إستخدام موجوداتها بكفاءة (إدريس والغالبي، 2016، 71).

أما مؤشر الحصة السوقية فيشير إلى الجزء الخاص بالمنظمة من مجمل المبيعات في تلك السوق .ويمكن أن تقاس الحصة السوقية في إطار عدد العملاء أو القيمة النقدية المتحققة من مبيعات المنظمة لكل منتج أو خدمة قياساً إلى القيمة النقدية المتحققة للمبيعات الكلية في السوق (Kaplan & Norton,2016,57).

5.1 – العلاقة بين متغيرات الدراسة:

وضع العالمان (Davenport& prusak) نموذجاً كما في الشكل (1) يوضح عملية تحويل متغيرات الموارد البشرية (التأهيل ، المعارف، المهارات والخبرات) إلى موجودات فكرية (وهي المعرفة المدونة في السجلات والتقارير الأرشيفية أو التي

تدخل في الحاسوب) وتمثّل مصدر الابتكار الذي تنافس به المنظمة، فضلاً عن الملكية الفكرية وهي الموجودات الفكرية التي يمكن حمايتها قانوناً.

الشكل (1) يوضح عملية تحويل متغيرات الموارد البشرية إلى موجودات فكرية

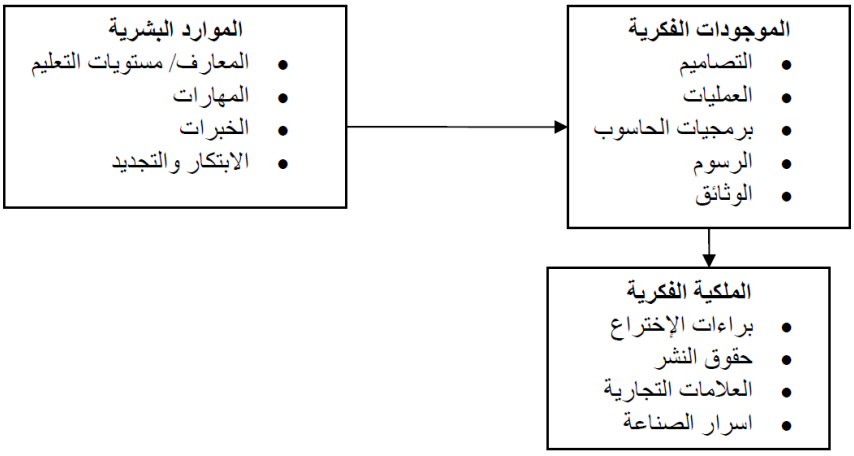

المصدر: الصفّار ، مرجع سابق ، 85.

يتميز رأس المال البشري بقابليته للتطوير، وغير قابل للتقليد وهو أساس الابداع والابتكار، وأهم ما يميزه عن رأس المال المادي أنَّه غير قابل للتقليد، كما يتميز بالوفرة لا بالندرة، لأن العلاقة بين المعرفة والزمن هي علاقة طردية، لذا فإنَّ أهمية تطوير الكفاءة البشرية تؤدي إلى: (حسن ، 2012 ، 65)

1- إعداد الكوادر البشرية المدربة وهو مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2- الكفاءات البشرية هي أساس البحث العلمي وتقنياته، وتوظيف نتائجه.
3- العنصر البشري هو أساس التنظيم والتنسيق بين مختلف عناصر الانتاج المادية والبشرية.

4- المورد البشري هو أساس الابداع والابتكار، والتي تعتبر ميزة تنافسية بين المنظمات.

وتحتاج المؤسسات المالية إلى التركيز في العملية التدريبية على موضوعات ترتبط بخصوصية نشاطها، فكثير من العاملين في البنوك ، ليست لديهم فكرة محددة عن مفاهيم أساسية تشكّل النظام المصرفي.

لذلك يتعين على البنوك إعداد برامج تدريبية تركز على المحاور التالية: (سراج وستي ، 2011 ، 7)

- تدريب العاملين في البنوك على طريقة اكتساب المفاهيم المصرفية التي تجعلهم ينتمون انتماءً فكرياً للمؤسسة المصرفية التي يعملون بها.

- التركيز على التدريب على الحوكمة أو الإدارة المؤسسية السليمة.

- التدريب على إدارة الوقت والتأكيد على أهميته .

النتائج والمناقشة :

مصداقية الأداة :

للتحقق من صحة أداة الدراسة ، تم توزيع الاستبيان على عدد من المحكمين في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق وعدد من المحكمين في كليات ادارة الاعمال بالجامعات الخاصة في دمشق من ذوي الخبرة في مجال ادارة الموارد البشرية والمصارف والتمويل والاحصاءات التطبيقية. وقد اتفق المحكمون على مضمون الدراسة مع التوصية بإجراء التعديلات في صياغة بعض الفقرات لتتوافق بشكل كامل مع متغيرات الدراسة .

ثبات الأداة :

للتحقق من ثبات أداة الدراسة ، استخدم الباحث معامل ألفا–كرونباخ لقياس الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة، وكانت قيمة معامل الثبات لمحاور الدراسة الإجمالية (0.82) وهذه القيمة جيدة جداً للبحوث الإدارية والبشرية.

الجدول رقم (1) معامل الثبات ألفا كرونباخ

الرقم	محاور الإستبانة	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1	التأهيل المصرفي	6	0.82
2	الخبرات المتعلقة بالعمل	6	0.80
3	المهارات	6	0.81
4	معنويات العاملين	5	0.84
الإدارة النوعية للموارد البشرية		23	0.83
الأداء		2	0.79
جميع محاور الدراسة		25	0.82

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

اختبار التوزيع الطبيعي: (Kulmgruff–Smirnoff test 1–SAMPLE K–S) :

الغاية من هذا الاختبار هو تحديد ما إذا كانت متغيرات البحث تخضع للتوزيع الطبيعي، وبالتالي تطبيق الاختبارات البارامترية، أو أن هذه المتغيرات لا تخضع للتوزيع الطبيعي، وبالتالي الحاجة إلى إجراء الاختبارات اللابارامترية .

الجدول رقم (2) اختبار التوزيع الطبيعي

	التأهيل المصرفي	الخبرات المتعلقة بالعمل	المهارات	معنويات العاملين
N	50	50	50	50
Kolmogorov–Smirnov Z	0.1372	0.1531	0.1477	0.1163

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يظهر الجدول السابق أن متغيرات البحث تخضع للتوزيع الطبيعي حيث كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية اختبار كولموغروف سميرنوف (Z) لها أكبر من مستوى الدلالة المستخدم في المقارنة واتخاذ القرار الإحصائي البالغ (0.05) حسب معيار فيشر، أي أن: (p =Asymp.Sig. (2–tailed)>0.05) وبناءً عليه وبما أن حجم العينة أكبر من 30 مفردة واعتماداً على مبدأ الحد المركزي للإحصاء (نظرية النهاية المركزية) يمكننا استخدام الإختبارات البارامترية في تحليل البيانات.

التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية:

توزيع العينة وفقاً لمتغير الجنس:

الجدول رقم (3) الجنس

الجنس	التكرارات	المعدل
ذكر	35	%70
أنثى	15	%30
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يبين الجدول السابق أن عدد الذكور بلغ (35) ذكراً في هذه الدراسة بنسبة مئوية (70%) ، بينما بلغ عدد الإناث (15) أنثى من اجمالي عينة الدراسة بنسبة مئوية (30%).

توزيع العينة وفقاً لمتغير العمر:

الجدول رقم (4) العمر

العمر	التكرارات	المعدل
أقل من 35 سنة	28	%56
من 35-45 سنة	11	%22
من 45-55 سنة	7	%14
أكبر من 55 سنة	4	%8
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يبين الجدول السابق أن ما نسبته (56%) من عينة الدراسة أعمارهم أقل من 35 سنة ، وأن ما نسبته (22%) من عينة الدراسة أعمارهم تتراوح مابين (35 سنة و 45سنة)، وأن ما نسبته (14%) من عينة الدراسة أعمارهم تتراوح مابين (45 سنة و 55 سنة)، وأن ما نسبته (8%) من أفراد عينة الدراسة أعمارهم (تزيد عن55 سنة).

توزيع العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي:

الجدول رقم (5) الشهادة

المؤهل العلمي	التكرارات	المعدل
معهد متوسط	9	%18
اجازة جامعية	36	%72
شهادات عليا	5	%10
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يبين الجدول السابق أن ما نسبته (18%) من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي (معهد متوسط)، وأن ما نسبته (72%) من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي (اجازة جامعية)، وأن ما نسبته (10%) من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي (شهادات عليا).

توزيع العينة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة:

الجدول رقم (6) سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	المعدل
أقل من 5 سنوات	8	%16
من 5-9 سنوات	26	%52
من 10- 14 سنة	11	%22
أكثر من 15 سنة	5	%10
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يبين الجدول السابق أن مانسبته (16%) من عينة البحث تقل خبرتهم عن 5 سنوات، وأن ما نسبته (52%) خبرتهم من 5 سنوات إلى 9 سنوات، وأن ما نسبته (22%) خبرتهم بين 10 سنوات و14 سنة، وأن نسبة (10%) لديهم خبرة أكثر من 15 سنة.

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاتجاه لمتغيرات الدراسة :

بعد أن تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في إعداد استبانة الدراسة تبنى الباحث المعيار الترتيبي للحكم على المستوى عند استخدام مقياس ليكرت الخماسي والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (7)

المستوى	ضعيف جداً	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً
المتوسط الحسابي	أقل من (1.80)	من (1.80) : (2.59)	من (2.60) : (3.39)	من (3.40):(4.19)	أكبر من 4.20

الجدول رقم (8) نتائج الاختبارات الوصفية للمحور الأول : التأهيل المعرفي

الرقم	المحور الأول : التأهيل المعرفي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	تم تأهيلي وتدريبي على صيغ التمويل بكل أشكالها.	4.48	0.70	موافق
2	تم تأهيلي وتدريبي على أخلاقيات وسلوكيات العمل المصرفي.	4.44	0.58	موافق

3	تم تأهيلي على أوجه الخلاف بين صيغ التمويل في المصارف التقليدية والإسلامية.	4.30	0.78	محايد
4	هناك لقاءات دورية بين الموظفين والإدارة العليا لتدارس المستجدات.	4.96	1.09	موافق
5	تم تدريبي على الجوانب العلمية والنظرية والجوانب التطبيقية والفنية والوسائل التقنية لمزاولة العمل المصرفي.	4.19	0.68	موافق
6	تم تأهيلي علمياً ومهنياً للجمع بين خدمة الزبائن بإحترافية وجوانب العمل المصرفي الاخرى.	3.89	1.06	موافق
	مجموع عبارات المحور الاول	4.21	0.57	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

وفقاً لما جاء في الجدول السابق يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لمجموع اتجاهات أفراد العينة حول المحور الأول جاء مساوياً (4.21) وهو يمثل مستوى مرتفع جداً ، والانحراف المعياري (0.57) وهو ضمن فئة موافق، وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن لدى المصارف الخاصة خطة نوعية لتأهيل العاملين معرفياً.

الجدول رقم (9) نتائج الاختبارات الوصفية للمحور الثاني : الخبرات المتعلقة بالعمل

التسلسل	المحور الثاني : الخبرات المتعلقة بالعمل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	يبذل المصرف جهداً للاحتفاظ بالعاملين ذوي المعرفة العالية بمواصفات العمل.	4.19	0.92	محايد
2	يستقطب المصرف الأفراد ذوي المعارف وحملة الشهادات الاكاديمية والمهنية .	4.04	0.76	موافق

3	يمتلك العاملون الذين يتولون المناصب الإدارية المهمة معارف وخبرات كافية فيها.	4.01	0.90	موافق
4	تساعدني معرفتي بإستخدام الوسائل الإلكترونية والبرمجيات الجاهزة في إنجاز الأداء والإبداع فيه.	4.07	0.73	موافق
5	امتلاكي للمعارف والتقنية يجعلني محط اهتمام الإدارة وتمسكها بي.	3.78	1.05	موافق
6	تشجعني الإدارة على استخدام تقنيات الآلة أو العمل الحديثة من أجل رفع كفاءة الأداء	4.04	0.85	موافق
	مجموع عبارات المحور الثاني	4.02	0.56	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

وفقاً لما جاء في الجدول السابق يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لمجموع اتجاهات أفراد العينة حول المحور الثاني جاء مساوياً (4.02) وهو يمثل مستوى مرتفع، والانحراف المعياري (0.56) وهو ضمن فئة موافق، وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن هناك اهتمام من قبل المصارف الخاصة السورية بتطوير الخبرات النوعية المتعلقة بالعمل للعاملين لديها.

الجدول رقم (10) نتائج الاختبارات الوصفية للمحور الثالث : المهارات

تسلسل	المحور الثالث : المهارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	يتلاءم العمل الذي أقوم به مع مؤهلاتي العلمية ومهارتي الإبداعية.	4.41	0.57	موافق

2	تناسب الأجور والمكافآت الممنوحة لي مع مهاراتي في العمل.	3.74	0.90	موافق
3	تعمل الإدارة على اختيار الأفراد المؤهلين.	3.81	0.95	موافق
4	توجد حوافز موضوعة في المصرف لغايات تنمية مهارات الأفراد.	3.19	0.96	موافق
5	ترى الإدارة أن التجربة والتدريب أفضل وسيلة لإكتساب المهارات العملية.	4.04	0.98	موافق
6	تهتم الإدارة بتجارب الدول المتقدمة في مجال تنمية وتأهيل مهارات العاملين.	4.11	0.93	موافق
	مجموع عبارات المحور الثالث	3.87	0.60	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

وفقاً لما جاء في الجدول السابق يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لمجموع اتجاهات أفراد العينة حول المحور الثالث جاء مساوياً (3.87) وهو يمثل مستوى مرتفع، والانحراف المعياري (0.60) وهو ضمن فئة موافق ، وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة يوافقون على المصارف الخاصة السورية تهتم بتطوير مهارات العاملين لديها.

الجدول رقم (11) نتائج الاختبارات الوصفية للمحور الرابع : معنويات العاملين

تسلسل	المحور الثالث : المهارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	توجد لدي رغبة عالية في أداء العمل الذي أكلف به.	4.22	0.80	موافق
2	يوجد تشجيع وإشادة من قبل الإدارة	4.26	0.97	موافق

	حينما يتم إنجاز العمل المطلوب.			
3	تهتم الإدارة بحاجاتي ورغباتي وتعمل على تحقيقها.	4.19	0.95	موافق
4	يسود الانسجام وروح الفريق الواحد أجواء العمل.	4.07	1.02	موافق
5	تتيح وظيفتي الفرصة لإثبات مكانتي الإجتماعية.	4.32	0.98	موافق
	مجموع عبارات المحور الرابع	4.12	0.73	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

وفقاً لما جاء في الجدول السابق يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لمجموع اتجاهات أفراد العينة حول المحور الرابع جاء مساوياً (4.12) وهو يمثل مستوى مرتفع، والانحراف المعياري (0.60) وهو ضمن فئة موافق ، وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة يوافقون على المصارف الخاصة السورية تهتم برفع معنويات العاملين لديها.

الجدول رقم (12) نتائج الاختبارات الوصفية للمحور الخامس : أداء المصارف الخاصة

تسلسل	أداء المصارف الخاصة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	معدل الربحية مرتفع قياساً بالمنافسين من المصارف الآخرى.	3.82	0.78	موافق
2	معدل نمو الحصة السوقية مرتفع قياساً بالمنافسين من المصارف الآخرى	3.44	0.81	موافق
	مجموع عبارات أداء المصارف الخاصة	3.63	0.80	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

وفقاً لما جاء في الجدول السابق يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لمجموع اتجاهات أفراد العينة حول أداء المصارف الخاصة جاء مساوياً (3.63) وهو يمثل مستوى مرتفع، والانحراف المعياري (0.80) وهو ضمن فئة موافق ، وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة يوافقون على كفاءة أداء المصارف الخاصة السورية.

اختبار الفرضيات وعرض النتائج :

الفرضية الرئيسية : يوجد أثر ذو دلالة احصائية لعناصر الإدارة النوعية للموارد البشرية (التأهيل المصرفي ، الخبرات المتعلقة بالعمل ، المهارات ، معنويات العاملين) على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5% :

فرضية العدم : لايوجد أثر ذو دلالة احصائية لعناصر الإدارة النوعية للموارد البشرية (التأهيل المصرفي ، الخبرات المتعلقة بالعمل ، المهارات ، معنويات العاملين) على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.

الفرضية البديلة : يوجد أثر ذو دلالة احصائية لعناصر الإدارة النوعية للموارد البشرية (التأهيل المصرفي ، الخبرات المتعلقة بالعمل ، المهارات ، معنويات العاملين) على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5% .

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية أربع فرضيات فرعية هي :

1-الفرضية الفرعية الأولى : يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتأهيل المصرفي على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.

فرضية العدم : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتأهيل المصرفي على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.

الفرضية البديلة يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتأهيل المصرفي على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.

2-الفرضية الفرعية الثانية : يوجد أثر ذو دلالة احصائية للخبرات المتعلقة بالعمل على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.

فرضية العدم : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للخبرات المتعلقة بالعمل على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.

الفرضية البديلة يوجد أثر ذو دلالة احصائية للخبرات المتعلقة بالعمل على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.

3-الفرضية الفرعية الثالثة : يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمهارات على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.

فرضية العدم : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمهارات على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.

الفرضية البديلة يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمهارات على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.

4-الفرضية الفرعية الرابعة : يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعنويات العاملين على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.

فرضية العدم : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعنويات العاملين على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.

الفرضية البديلة يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعنويات العاملين على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.

ولقد تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لمحاور الدراسة لاختبار الفرضيات ، وفيما يلي سنعرضه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13) تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية

البيان	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F المحسوبة	درجات الحرية	معامل الانحدار		مستوى الدلالة
أداء المصارف الخاصة السورية	0.451	0.194	12.041	3	التأهيل المصرفي	0.203	0.000
				175	الخبرات المتعلقة بالعمل	0.127	
				178	المهارات	0.257	
				181	معنويات العاملين	0.235	
الربحية	0.402	0.154	13.572	3	التأهيل	0.360	0.000

						المصرفي	
					175	الخبرات المتعلقة بالعمل	0.070
					178	المهارات	0.297
					181	معنويات العاملين	0.178
الحصة السوقية	0.394	0.163	11.406	3	التأهيل المصرفي	0.038	0.000
				175	الخبرات المتعلقة بالعمل	0.324	
				178	المهارات	0.216	
				181	معنويات العاملين	0.318	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول السابق تأثير لعناصر الإدارة النوعية للموارد البشرية (التأهيل المصرفي ، الخبرات المتعلقة بالعمل ، المهارات ، معنويات العاملين) على أداء المصارف الخاصة السورية ، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لعناصر الإدارة النوعية للموارد البشرية (التأهيل المصرفي ، الخبرات المتعلقة بالعمل ، المهارات ، معنويات العاملين) على أداء المصارف الخاصة السورية، إذ بلغ معامل الارتباط (0.451) عند مستوى دلالة (0.05 >a) ، أما بالنسبة لمعامل التحديد فقد بلغ (0.194) أي أن ما قيمته 19.4% من التغيرات في أداء المصارف الخاصة السورية ناتج عن التغير في مستوى الإهتمام بعناصر الإدارة النوعية للموارد البشرية (التأهيل المصرفي ، الخبرات المتعلقة بالعمل ، المهارات ، معنويات

العاملين)، كما بلغت قيمة معامل الانحدار لعنصر التأهيل المصرفي 0.203 ولعنصر الخبرات المتعلقة بالعمل 0.127 ولعنصر المهارات 0.257 ولعنصر معنويات العاملين 0.235، ويؤكد معنوية هذا التاثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت 12.041 وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05 >a) .

كما يوضح الجدول السابق أثر عناصر الإدارة النوعية للموارد البشرية (التأهيل المصرفي ، الخبرات المتعلقة بالعمل ، المهارات ، معنويات العاملين) على أداء المصارف الخاصة السورية من حيث الربحية والحصة السوقية ، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة احصائية لهذه العناصر على أداء المصارف الخاصة السورية من حيث الربحية والحصة السوقية، لذلك نرفض فرضية العدم بالنسبة للفرضية الرئيسية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على : يوجد أثر ذو دلالة احصائية لعناصر الإدارة النوعية للموارد البشرية (التأهيل المصرفي ، الخبرات المتعلقة بالعمل ، المهارات ، معنويات العاملين) على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.

وللتحقق من أثر كل مكون من مكونات عناصر الإدارة النوعية للموارد البشرية (التأهيل المصرفي ، الخبرات المتعلقة بالعمل ، المهارات ، معنويات العاملين) على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) تم تقسيم الفرضية الرئيسة إلى أربع فرضيات فرعية، وتم استخدام تحليل الانحدار البسيط لاختبار كل فرضية فرعية على حدة، وكما يلي:

الجدول رقم (14) تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

البيان	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F المحسوبة	درجات الحرية	معامل الانحدار	مستوى الدلالة
الربحية	0.456	0.184	22.378	1	0.547	0.000

		177				
		178				
		179				
الحصة السوقية	0.518	0.191	25.916	1	0.504	0.000
				177		
				178		
				179		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول السابق أثر التأهيل المصرفي على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية – الحصة السوقية) ، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للتأهيل المصرفي على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية – الحصة السوقية) وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الفرعية الأولى، وعليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتأهيل المصرفي على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (15) تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

البيان	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F المحسوبة	درجات الحرية	معامل الانحدار	مستوى الدلالة
الربحية	0.403	0.255	21.147	1	0.523	0.000
				177		
				178		
				179		

الحصة السوقية	0.382	0.197	34.503	1 177 178 179	0.472	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول السابق أثر الخبرات المتعلقة بالعمل على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية – الحصة السوقية)، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للخبرات المتعلقة بالعمل على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية – الحصة السوقية) وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الفرعية الثانية، وعليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للخبرات المتعلقة بالعمل على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (16) تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

البيان	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F المحسوبة	درجات الحرية	معامل الانحدار	مستوى الدلالة
الربحية	0.464	0.161	26.812	1 177 178 179	0.503	0.000
الحصة السوقية	0.394	0.148	27.431	1 177 178 179	0.579	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول السابق أثر المهارات على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية – الحصة السوقية)، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للمهارات على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية – الحصة السوقية) وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الفرعية الثالثة، وعليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمهارات على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (17) تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة

البيان	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F المحسوبة	درجات الحرية	معامل الانحدار	مستوى الدلالة
الربحية	0.502	0.367	24.901	1 177 178 179	0.489	0.000
الحصة السوقية	0.491	0.189	28.527	1 177 178 179	0.523	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول السابق أثر معنويات العاملين على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية – الحصة السوقية)، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود

تأثير ذي دلالة إحصائية لمعنويات العاملين على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية – الحصة السوقية) وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الفرعية الرابعة، وعليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعنويات العاملين على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.

النتائج

1- يوجد أثر ذو دلالة احصائية لعناصر الإدارة النوعية للموارد البشرية (التأهيل المصرفي ، الخبرات المتعلقة بالعمل ، المهارات ، معنويات العاملين) على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5% .
2- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتأهيل المصرفي على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.
3- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للخبرات المتعلقة بالعمل على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.
4- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمهارات على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.
5- يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعنويات العاملين على أداء المصارف الخاصة السورية (الربحية ، الحصة السوقية) عند مستوى معنوية 5%.
6- تبين من تحليل النتائج أن هناك إدراكاً من قبل إدارة المصارف الخاصة السورية لأهمية ودور عناصر الإدارة النوعية للموارد البشرية (التأهيل المصرفي ، الخبرات المتعلقة بالعمل ، المهارات ، معنويات العاملين) في التأثير على أداء المصارف.
7- كما بينت النتائج بأن إدارة المصارف الخاصة السورية تهتم بتعزيز الإدارة النوعية للموارد البشرية لما لها من تأثير على أداء المصارف.

8- لقد أظهرت النتائج أن أحد الأسباب الرئيسية للأداء الكفؤ المتحقق للمصارف الخاصة السورية هو نتيجة لتأثير الإدارة النوعية للموارد البشرية.

المقترحات:

1- ضرورة قيام إدارات المصارف الخاصة السورية بتعزيز دور الإدارة النوعية للموارد البشرية وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة التغيرات البيئية المتسارعة وكذلك مواجهة شدة المنافسة في بيئة قطاع الصناعة المصرفية.

2- السعي نحو خلق حالة المواءمة بين متغيرات البيئة الخارجية والداخلية ومكونات الإدارة النوعية الموارد البشرية ، كونها الوسيلة الأساسية في تحقيق الأداء الكفوء والفعّال للبنوك.

3- القيام بإجراء بحوث تتبنى عناصراً أخرى ضمن الإدارة النوعية للموارد البشرية وربطها بالأداء.

4- إجراء بحوث حول المواءمة بين بيئة الأعمال المصرفية وإدارة الموارد البشرية وأثرهما في تحقيق الميزة التنافسية.

المراجع : Arabic references in English

1- Al-Ghalayini. Adel Bakr Abdullah, 2015,The relationship of strategic human resource training to the efficiency of banking performance, The Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies - Egypt, Vol. 6, No. 1, pp. 256-276.

2- Al-Saffar, Ahmed Abd Ismail, , 2008, the impact of human capital on banking performance, an analytical study of the opinions of a sample of Jordanian commercial bank employees, published research, Journal of Administration and Economics, No. 70.

3- Al-Khairo, Qutaiba Sobhi and Al-Obaidi, Suad Nouri, 2016 ,the relationship of knowledge capital to administrative leadership processes: an analytical study of the opinions of a sample of managers in public companies for leather industries, the eighth scientific conference of the College of Economics and Administrative Sciences, University of Irbid, Jordan, p. 107.

4- Al-Arabi, Ashraf, 2017, Human Capital in Egypt: Concept - Measurement - Relative Status, Arab Economic Research, Egypt, Cairo, Arab Society for Economic Research, No. 39, p. 55.

5- Al-Musbeh, Imad Eddin Ahmed, 2015 , Human Capital in Syria: Measuring the Return on Investment in Human Capital, a research paper presented to the Symposium on the Syrian Economy: A Youth Vision, Arab Cultural Center, Syrian

Economic Sciences Association, Damascus, Syria, July 23, p. 60.

6- Abdul-Daem, Abdullah, Muhammad Sama, and Kony Ba, 2017,Human Resources Development: Research and Discussions of the Human Resources Development Symposium in the Arab World, Kuwait, Dar Al-Arzi, November, p. 231.

7- Wahiba Siraj and Abdel Hamid Siti, 2011, Methods and Policies of Investment in Intellectual Capital, International Forum on Intellectual Capital in Arab Business Organizations in Modern Economics, p. 79.

8- Hassan, Rawya, 2012 , A Strategic Introduction to Planning and Human Resources Development, University House, Alexandria, Egypt, p. 65.

9- Idris, Wael Muhammad Subhi, and Al-Ghalbi, Taher Mohsen Mansour, (2016). Directing strategic performance: paving and alignment, Wael House for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

المراجع الأجنبية:

1- Begg. David ،Stanley Fischer & Rudiger Dornbusch, (2012). Macroéconomie. Ed. Dunod, Paris.

2- Brown D. M. and Laverich, S, (2014). "Measuring Corporate Performance", Long Range Planning, Vol.27, No.4.

3- Buren and mark,(1999) ,creating Intellectual capital Forbes:1-2 .

4- Hamel, G. & Prahalad, C.K, (2014). Competing for the Future, Harvard Business School Press, Boston, MA.

5- Kaplan, Robert S., and Norton, David P, (2016). Balanced Scorecard: Translating Strategy into Action, Harvard Business School Press, Boston, Massachusetts.

6- O'Sullivan, Don and Abela, Andrew V, (2017). "Marketing Performance Measurement Ability and Firm Performance", Journal of Marketing, Vol. 71.

7- Malhotra, Yogsh, (2010), "Knowledge Assets in the Global Economy: Assessment of National Intellectual Capital", Journal of Global Information, Management, Vol. 8, No.3.

8- Youndt, M. A,Snell S.A,dean,J.W.,Lepak D.P.(2016).human resource management manufacturing

& firm performance Academy of management journal ,vol.39, August,P839.

دراسة أثر المتغيرات الديموغرافية في المتغيرات الزراعية
اقتراح نموذج باستخدام الارتباط القانوني خلال الفترة من عام 2004-2019 (سورية)

الدكتورة ابتسام رجوب*

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والمتغيرات الزراعية في سورية باستخدام الارتباط القانوني خلال الفترة 2004-2019، فقد تم تحديد المتغيرات الديموغرافية (معدل النمو السكاني، معدل المواليد، معدل الوفيات، معدل البطالة)، وتم تحديد المتغيرات الزراعية (حبوب، محاصيل صناعية، فواكه، خضروات، رعويات، صناعات ريفية، بذار، غراس)، وباستخدام الارتباط القانوني تم إجراء الحسابات اللازمة على هذه المتغيرات ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- وجود علاقة ارتباطية قوية جداً وذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموغرافية ومتغيرات الإنتاج الزراعي.
- تبين نتيجة الارتباط القانوني أن معدل البطالة هو أكثر المتغيرات تأثيراً في متغيرات الإنتاج الزراعي.
- تم التوصل لبناء نموذج رياضي يمثل العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية ومتغيرات الإنتاج الزراعي.

الكلمات المفتاحية: المتغيرات الديموغرافية ، المتغيرات الزراعية، الارتباط القانوني

* مدرّس في قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، سورية، طرطوس.

Modeling the relationship between demographic and agricultural variables in Syria using the canonical correlation During the period from 2004-2019

*Dr.Ibtissam Rajjoub

ABSTRACT

This research aims to study the relationship between demographic variables and agricultural variables in Syria during the period from 2004-2019 using the canonical correlation, demographic variables (Population growth rate, birth rate, death rate, unemployment rate) have been identified, and agricultural variables have been determined (cereals, industrial crops, fruits, Vegetables, pastures, rural industries, seeds, and planters) and using the canonical correlation the necessary calculations were made on these variables, and among the most important results that were reached:

• There is a very strong and statistically significant correlation between demographic variables and agricultural variables.

• The result of the canonical correlation shows that the unemployment rate is the most influential variable in agricultural production variables.

• We came up with a mathematical model that represents the relationship between demographic variables and agricultural production variables

Key Words: demographic variables, agricultural variables, canonical correlation

* Associate professor, Department of Banking and Financial Sciences, Faculty of Economics ,Tartous university, Tartous, Syria

مقدمة:

إن المستوى الاقتصادي السائد في أي مجتمع من المجتمعات يؤثر ويتأثر بالمتغيرات الديموغرافية، ولعل القطاع الزراعي من بين القطاعات الاقتصادية الذي يتميز بدوره الهام والحيوي في الاقتصاد السوري، ولا شك أنه يؤثر ويتأثر بالمتغيرات الديموغرافية، فعلى سبيل المثال انخفاض معدل البطالة يؤدي إلى تحسن الوضع الزراعي والذي يمكن أن يسهم في رفع المستوى الاقتصادي في المجتمع، وكذلك الأمر انخفاض معدل الوفيات أو زيادة معدل المواليد يمكن أن يكون مؤشراً لزيادة الإنتاج الزراعي في المستقبل والذي بدوره سيؤثر إيجاباً على المستوى الاقتصادي وبالتالي المستوى المعيشي لحياة المواطن في سورية، والمثال الوارد ليس مؤشراً على أن معدل الوفيات أو معدل الولادات هو المتغير الأكثر تأثيرا في الإنتاج الزراعي في هذه الدراسة.

مشكلة البحث:

مما لاشك فيه وجود علاقة ما بين المتغيرات الديموغرافية ومتغيرات الإنتاج الزراعي في سورية، إلا أن هذه العلاقة غير محددة وغير واضحة المعالم ولا يوجد نموذجاً محدداً يوضح ويفسر هذه العلاقة، بحيث يمكن الاعتماد عليه في التخطيط المستقبلي ولذلك تم الإعداد لدراسة هذه العلاقة وتوضيحها.

ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلين الآتيين:

- ما هي درجة العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية ومتغيرات الإنتاج الزراعي في سورية؟
- ما هو النموذج الرياضي الذي يوضح العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية ومتغيرات الإنتاج الزراعي في سورية؟

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في:

- قياس العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية ومتغيرات الإنتاج الزراعي خلال الفترة (2004-2019).

- إيجاد نموذج رياضي يوضح العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية ومتغيرات الإنتاج الزراعي في سورية.

أهمية البحث:

وتتمثل **أهمية البحث العلمية** في دراسة الارتباط القانوني كأحد الأساليب الإحصائية لدراسة المتغيرات المتعددة، حيث يستخدم لدراسة مجموعة من المتغيرات المستقلة مع مجموعة من المتغيرات التابعة لمعرفة مدى مساهمة أو تأثير المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة، أما **الأهمية العملية** لهذا البحث فإنها تتمثل في إيجاد نموذج رياضي يوضح العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية ومتغيرات الإنتاج الزراعي، وذلك من شأنه أن يساعد في التخطيط المناسب لمجموعتي المتغيرات المذكورة، وأن يقدم أساسيات يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات الديموغرافية والزراعية، بما قد يسهم بشكل فعلي في تحسين كل من الوضعين السكاني والزراعي في سورية.

فرضيات البحث:

وتتمثل بالفرضيتين التاليتين:

1. **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموغرافية والمتغيرات الزراعية ويتفرع عنها الفرضيتين التاليتين:**
   - ❖ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموغرافية والمركب القانوني U
   - ❖ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الزراعية والمركب القانوني V
2. **يمكن صياغة نموذج رياضي يعبر عن العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية ومتغيرات الإنتاج الزراعي.**

منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي من خلال الحصول على البيانات الخاصة بالمتغيرات الديموغرافية والمتغيرات الزراعية في سورية ودراسة تطورها والوقوف على دلالتها

خلال فترة الدراسة، ومن ثم تمت دراسة العلاقة التبادلية بين هاتين المجموعتين من المتغيرات باستخدام التحليل القانوني، وصولاً إلى إيجاد نموذج رياضي يعبر عن هذه العلاقة.

مكان وزمان البحث:

تم الاعتماد في الدراسة على بيانات سلسلة زمنية تمتد بين عامي 2004–2019 لمجموعة من المتغيرات الديموغرافية ومجموعة من متغيرات الإنتاج الزراعي في الجمهورية العربية السورية، علماً أن المجموعة الإحصائية لعام 2021 لم تصدر حتى تاريخه والتي تتضمن بيانات عام 2020 ولهذا لم نستطع أن ندخل هذا العام 2020 ضمن فترة الدراسة.

المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة:

المتغيرات المستقلة وهي المتغيرات الديموغرافية: معدل النمو السكاني، معدل المواليد، معدل الوفيات، معدل البطالة

المتغيرات التابعة وهي المتغيرات الزراعية: حبوب، محاصيل صناعية، فواكه، خضروات، رعويات، صناعات ريفية، بذار، غراس

الدراسات السابقة:

إن الدراسات العلمية التي تناولت موضوع الارتباط القانوني كثيرة، إلا أن الورقة التي تناولت موضوع المؤشرات الديموغرافية والزراعية بآن واحد باستخدام الارتباط القانوني قليلة نوعاً ما نذكر منها:

* **باللغة العربية:**

1. **استخدام الارتباط القانوني لدراسة أثر المتغيرات الديموغرافية على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في سورية خلال الفترة 2000–2010 ، أحمد، وسيم، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (39)، العدد(1)، 2017.**

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر المتغيرات الديموغرافية في مؤشرات التنمية الاقتصادية باستخدام الارتباط القانوني، فقد تم تحديد المتغيرات الديموغرافية (معدل النمو السكاني، معدل الوفيات الخام،

معدل الخصوبة الكمي, معدل صافي الهجرة)، وتم تحديد أهم متغيرات التنمية الاقتصادية (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الدخل القومي)، وبعدها تم إجراء الحسابات اللازمة على هذه المتغيرات وكان من أهم النتائج التي تّم التوصل إليها:

وجود نموذج ارتباط قانوني يعّبر عن العلاقة بين المتغيرات القانونّية الديموغرافية والمؤشرات التنموية ممثلة في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، وتبّين أن معامل الارتباط القانوني بلغ 0.992 مما يدل على علاقة قوية جداً.

2. **دراسة العلاقات التشابكية بين قطاع الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى في سورية باستخدام التحليل القانوني خلال الفترة (2000–2016)، أطوز، ملك: سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (41)، العدد (4)، 2019.**

هدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين مؤشرات القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (2000–2016) باستخدام التحليل القانوني للوصول إلى المركبات القانونية الممثلة لهذه العلاقة. كما توصل إلى وجود علاقة معنوية بين مؤشرات القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية غير القطاع الزراعي يعبر عنها بزوجين من المركبات القانونية بحيث تتكون مجموعة المتغيرات المستقلة من (الإنتاج النباتي، رأس المال المستثمر في القطاع الزراعي، مستلزمات الإنتاج الزراعي، قروض المصرف الزراعي، العمالة الزراعية، الصادرات الزراعية) ومجموعة المتغيرات التابعة من قيمة الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية (الصناعة والتعدين والمحاجر، تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح، البناء والتشييد، خدمات النقل والتخزين والاتصالات، خدمات المال والتأمين والعقارات، خدمات المجتمع والخدمات الشخصية، الخدمات الحكومية).

* **باللغة الاجنبية**

1. **A Canonical Correlation Analysis of Sectoral Composition of GDP and Development in Asia**, C.M. Jayadeven, Swinburne University of Technology, Melbourne, Australia, Modern, Economy 2018, 9,379-392

تحليل الارتباط القانوني للتركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي والتنمية في آسيا

تحدد هذه الورقة العوامل التي تؤثر على نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من 32 دولة أسيوية لنقطتين عرضيتين (1994-1996) و (2014-2016)، استخدمت هذه الورقة تحليل الارتباط القانوني وهذا التحليل يوضح التغيرات الهيكلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي القطاعي في البلدان الأسيوية المختارة بشكل كبير من خلال عوامل مثل: إنتاجية الموظفين ونمو التوظيف في قطاع الخدمات وارتفاع متوسط العمر المتوقع ونمو القيمة المضافة في التصنيع وتكوين رأس المال الإجمالي. وبالنسبة لنتائج هذه الدراسة تبين أن تكوين رأس المال الإجمالي ومتوسط العمر المتوقع محددات إيجابية مهمة للتغير الهيكلي في الناتج المحلي الإجمالي، كما تظهر نتائج الدراسة أن أهم العوامل المسؤولة لتحويل الزراعة هو نمو إنتاجية الموظفين.

2. **Canonical correlation between vegetative and fruit characters in guava families** (***Psidium guajava*** **L.**), Leneidy Pérez-Pelea1, Evelyn Bandera-Fernández1…., Departamento Biología vegetal, Facultad de Biología, Universidad de la Habana. Calle 25, Cultivos Tropicales, 2019, vol. 40, no. 3, e06

الارتباط القانوني بين الصفات النباتية والفاكهة مثال أصناف الجوافة

تناولت هذه الدراسة محصول الجوافة لما له من أهمية اقتصادية كبيرة في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية من العالم. حيث تم استخدام تحليل الارتباط القانوني لتقدير العلاقة بين الصفات الخضرية والفاكهة، وتم تقييمها في ثلاث معاملات قانونية كاملة، تم إجراؤها في معهد أبحاث الفاكهة الاستوائية. لوحظت الإيجابيات والارتباطات الجينية بين معظم صفات الثمار، تم الكشف عن ارتباطات قليلة بين الصفات النباتية والفاكهة. كما تم اكتشاف معامل ارتباط قانوني هام فقط

في الزوج الأول. أشار التحليل إلى أنه من بين الصفات الخضرية كان عرض الورقة هو السمة الأكثر مساهمة في تفسير الأصناف في عائلات الجوافة الكاملة. ومن نتائج الدراسة ما يلي:

- من بين صفات الفاكهة التي تم تقييمها في أصناف الجوافة الكاملة، لوحظ ارتباط وراثي عالي.
- كشف تحليل الارتباط القانوني المستخدم عن ارتباط ضعيف بين مجموعة الصفات الخضرية ومجموعة صفات الثمرة.

من خلال الاطلاع على مضمون الدراسات السابقة تبين أن **الدراسة الأولى** تناولت أثر المتغيرات الديموغرافية في مؤشرات التنمية الاقتصادية في سورية خلال الفترة 2000-2010 باستخدام الارتباط القانوني هذا وقد تم تحديد المتغيرات الديموغرافية بـ (معدل النمو السكاني، معدل الوفيات الخام، معدل الخصوبة الكلي، معدل صافي الهجرة)، وتم تحديد أهم متغيرات التنمية الاقتصادية بـ (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الدخل القومي). أما **الدراسة الثانية** فقد تناولت دراسة العلاقات التشابكية بين قطاع الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى في سورية باستخدام التحليل القانوني خلال الفترة 2000-2016 .بينما تطرقت **الدراسة الثالثة** إلى تحليل الارتباط القانوني للتركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي والتنمية في آسيا حيث حددت هذه الورقة العوامل التي تؤثر على نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من 32 دولة آسيوية لنقطتين عرضيتين (1994-1996) و (2014-2016) أما **الدراسة الرابعة** فقد تناولت الارتباط القانوني بين الصفات النباتية والفاكهة وكمثال على ذلك محصول الجوافة لما له من أهمية اقتصادية كبيرة في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية من العالم.

في الحقيقة إن دراستنا تتشابه مع الدراسات السابقة من حيث تناولها لموضوع الارتباط القانوني وموضوع العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والمتغيرات الاقتصادية، إلا أنها تختلف عنها في أنها تناقش المتغيرات الزراعية كأحد المؤشرات الهامة للاقتصاد في الدولة بالإضافة إلى إنها تأخذ في الحسبان عدد آخر من العوامل وذلك للفترة (2004-2019).

الإطار النظري للبحث:

أولاً: الواقع الديموغرافي في سورية خلال الفترة (2004-2018)

يعمل المكتب المركزي للإحصاء سنوياً على مراقبة ومتابعة الوضع السكاني من نمو سكاني ومواليد ووفيات وهجرة وبطالة وإعالة .... لما لها من تأثير على باقي المتغيرات، والجدول التالي يبين تطور بعض المؤشرات الديموغرافية خلال الفترة 2004-2019 وهي: معدل النمو السكاني، معدل المواليد، معدل الوفيات، معدل البطالة. وقد تم دراسة معدل المواليد ومعدل الوفيات بشكل منفصل للوقوف على واقع كل منهما خلال فترة الأزمة علماً أن معدل النمو السكاني هو حصيلة الفرق بين عدد السكان في السنة الحالية والسنة السابقة مقسومة على السنة السابقة، أما فيما يتعلق بمعدل الهجرة فقد كان من المقرر دراسة هذا المعدل كأحد المتغيرات الديموغرافية الرئيسية خلال الفترة المذكورة، إلا أنه لم تتوفر سلسلة زمنية عن هذا المعدل وخاصة خلال فترة الأزمة مع العلم بلغ معدل الهجرة واللجوء معاً خلال فترة الحرب 4.3 بالمليون نسمة[1]

الجدول رقم (1): تطور المؤشرات الديموغرافية في سورية خلال الفترة 2004-2019

العام	معدل النمو السكاني ‰	معدل المواليد‰	معدل الوفيات ‰	معدل البطالة ‰
2004	3.35	27.42	3.23	6.41
2005	1.94	28.53	3.35	6.42
2006	2.45	29.10	3.19	6.42
2007	2.44	31.41	3.35	6.59
2008	2.46	34.77	3.87	6.67
2009	2.44	33.33	3.81	6.70
2010	2.45	34.24	3.81	8.60
2011	2.44	31.51	3.13	14.90
2012	2.43	21.21	2.08	35.70
2013	2.44	10.68	1.95	40.60
2014	2.44	9.55	1.73	44.50
2015	2.44	11.57	1.97	48.40
2016	2.45	10.16	1.90	36.10
2017	2.44	8.98	1.91	32.60
2018	2.44	11.41	2.26	30.30
2019	2.44	27.91	6.22	31.2

المصدر: المجموعات الإحصائية – المكتب المركزي للإحصاء – دمشق أعوام من 2004 وحتى 2019

[1] المكتب المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاءات السكانية، سورية، دمشق. 2021

يمكن تمثيل الجدول السابق برسم بياني يوضح تطور كل مؤشر من المؤشرات المدروسة بالشكل التالي:

الشكل رقم (1): تطور المؤشرات الديموغرافية في سورية خلال الفترة 2004-2019

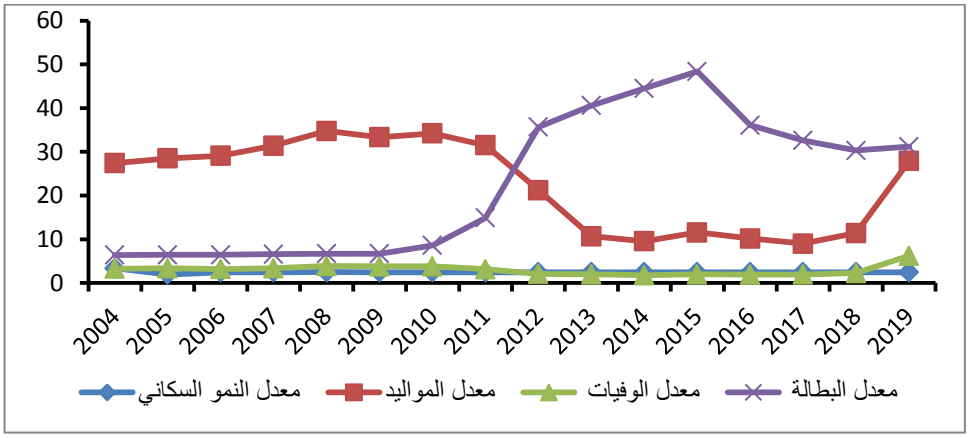

من الرسم البياني السابق نلاحظ أن **معدل المواليد** كان مستقراً على طول الفترة 2004-2010 حول 30 بالألف مع الزيادة أو النقصان بشكل طفيف، إلا أنه منذ أن بدأت الأزمة السورية بدأ هذا المعدل بالانخفاض بشكل ملحوظ ليصل إلى 9.55**‰** في عام 2014، ويستقر حتى عام 2019 حول 10 بالألف زيادة أو نقصاناً في بعض الأعوام، يعود تراجع عدد الولادات لأسباب كثيرة مرتبطة بتداعيات الأزمة، الأمر الذي سيؤدي إلى انحسار تدريجي لقاعدة الهرم السكاني ووسطه عما كان عليه قبل الأزمة، إلا أن هذا لا يبدو واضحاً في الرسم البياني **لمعدل النمو السكاني** لأنه تم تقدير عدد السكان وفق المسار الطبيعي دون انعكاسات الحرب بمعدل النمو العام البالغ 2.45%[2].

أما بالنسبة **معدل البطالة** فقد تراوح بين عامي 2004و2009 حول 6 بالألف، ليزداد في عام 2010 ويصل إلى 8.60، وفي عام 2011 ليصل إلى 14.90، وفي عام 2012 يصل إلى 35.70، وفي عام 2013 يصل إلى 40.60، وفي عام 2014 44.50 ويتفاقم الوضع أكثر في عام 2015 ويصل إلى 48.40، إلا أنه بدأ في الانخفاض في عام 2016 ويستمر في انخفاضه إلى عام 2019 ويصل إلى 30.30 وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الأزمة

[2] https://al-akhbar.com/Syria/40144.1/1/2021

السورية أثرت بشكل كبير على ارتفاع معدل البطالة ومعدل الإعالة الاقتصادية وتدني الدخول الشهرية مما يعزز من حضور الفقر في حياة السوريين لسنوات قادمة سواء توقفت اليوم المعارك أو استمرت[3]، إلا أن الحكومة السورية وبالرغم من الظروف التي مرت بها من دمار وإرهاب تعمل على سياسة الإعمار للبلد لخفض هذا المعدل وتشغيل اكبر عدد من العاملين لإعمار هذا البلد. فيما يتعلق **بمعدل الوفيات** فقد تراوح بين عامي 2004 و 2011 حول 3 بالألف زيادة أو نقصاناً بالأجزاء العشرية إلا أنه بعد ذلك اختلف الوضع حيث انخفضت نسبة الوفيات ليكون بين 2 إلى 3 بالألف علماً أن الأرقام المذكورة في المجموعة الإحصائية تشمل المناطق الآمنة فقط في سورية، إلا أن التقرير الصادر عن المركز السوري للبحوث والسياسات يؤكد ارتفاع معدل الوفيات خلال فترة الأزمة بفعل مجريات الحرب وتداعياتها على قطاعات الحياة المختلفة، فإلى جانب خسارة الأرواح البشرية جراء المعارك فان الحرب كانت سبباً غير مباشر في كثير من الوفيات والتي حدثت ولا تزال في سورية[4].

ثانياً: واقع الإنتاج الزراعي في سورية خلال الفترة من 2004-2019:

عملت الدولة السورية على تحسين الإنتاج الزراعي لمواطنيها على اختلاف أنواعه، وقد تجلى ذلك من خلال الزيادة في إنتاج المحاصيل الزراعية بغية رفع مستوى القطاع الزراعي بين القطاعات الاقتصادية في سورية، هذا وان المحاصيل الزراعية المدروسة في هذا البحث هي: حبوب، محاصيل صناعية، فواكه، خضروات، رعويات، صناعات ريفية، بذار، غراس. وفيما يلي تعريف مبسط لكل محصول من هذه المحاصيل: **فالحبوب** هي بذور صغيرة تتميز بأنها الغذاء الرئيسي لمعظم البلدان وذلك لأنها توفر مزيد من الطاقة الغذائية (القمح، الشعير، الذرة...) أما المحاصيل الصناعية: فهي النبات الذي يستخدم جزء منه في الصناعة (الشوندر السكري، قصب السكر، ألياف جزرة القطن، أوراق التبغ، أما الفواكه فهي الثمار النباتية التي تحملها النباتات كغطاء لبذورها، تتميز عادة بأنها حلوة أو حامضة الطعم ومكتنزة بالمياه وهي من النباتات المعمرة. أما الخضروات فهي نباتات عشبية تستخدم جزئياً أو كلياً يمكن أن نستخدم

[3] https://al-akhbar.com/Syria/40144

[4] المركز السوري لبحوث السياسات، الأزمة السورية (الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية)، كانون الثاني 2013. صفحة (10).

منها الأوراق مثل (الخس أو الملفوف) أو نستخدم الساق مثل (الهليون) أو نستخدم الجذر مثل (البصل أو الثوم) أو البذور .....

اما الرعويات فهي النباتات التي تتغذى عليها الحيوانات والتي تستخدم للرعي ويصنع منها الأعلاف (الشعير، الذرة،)

أما الصناعات الريفية وهي تصنيع لخامات متوفرة في القرية ويقوم الريفيون بعملية التصنيع بصفة فردية أو جماعية وقد تستخدم آلات بسيطة (أجبان، ألبان، دبس...) أما البذار فهي بويضات .....تكونت في مبيض الزهرة وهي أساس التكاثر في النباتات الرقية وتبدأ منها حياة جيل جديد. أما الغراس وهي شتلات أشجار أو شجيرات تكون موضوعة في حاويات للحفاظ عليها. والجدول التالي يبين تطور مؤشرات الإنتاج الزراعي خلال الفترة 2004–2019 لهذه المحاصيل

الجدول رقم (2): تطور مؤشرات الإنتاج الزراعي كقيمة بالأسعار الجارية (مليون ليرة سورية)

العام	حبوب	محاصيل صناعية	فواكه	خضروات	رعويات	صناعات ريفية	بذار	الغراس
2004	59457.20	41564.50	83706.20	29265.30	1644.90	1537.20	7020.60	954.80
2005	65774.00	46139.30	75848.60	31053.20	2199.30	1614.10	7634.70	1002.50
2006	73653.30	37907.50	114267.40	36648.90	2277.60	1694.80	7634.70	1052.70
2007	56922.10	36272.20	97323.00	69764.40	3382.30	2559.80	2013.70	1052.70
2008	44882.30	49505.30	142708.10	73019.70	3111.20	3125.50	6096.80	271.30
2009	86349.70	39637.60	166888.00	75697.70	4382.00	5530.00	8341.00	327.50
2010	73495.80	37521.20	178488.00	70658.60	4618.70	4579.30	7285.90	483.10
2011	100011.00	48027.40	209897.70	80625.50	5696.00	5072.50	11020.70	522.30
2012	101122.98	47430.90	234490.00	88298.50	7253.50	6490.00	7285.90	449.60
2013	150249.22	46895.20	247677.10	94381.10	2832.30	12135.70	11617.60	140.00
2014	117770.88	43699.40	331963.40	185941.60	3954.30	14226.80	10216.90	8880.00
2015	119987.20	81029.80	809188.30	272312.30	11116.60	13957.20	8918.80	702.70
2016	254173.10	107504.10	874708.50	285004.50	4909.10	12135.70	11617.60	702.70
2017	391077.90	139220.00	1181428.50	650506.20	12375.30	12353.10	3161.80	798.00
2018	292439.60	147220.60	146180.70	546160.90	8318.50	10637.80	7357.70	1087.80
2019	1023836.5	165146.9	1640964.4	787888.5	15350.1	11169.7	7725.6	2970.0

المصدر: المجموعات الإحصائية – المكتب المركزي للإحصاء – دمشق أعوام من 2004 وحتى 2019

يمكن تمثيل الجدول السابق برسم بياني يوضح تطور كل مؤشر من المؤشرات المدروسة بالشكل التالي:

الشكل رقم (2): تطور مؤشرات الإنتاج الزراعي خلال الفترة 2004–2019

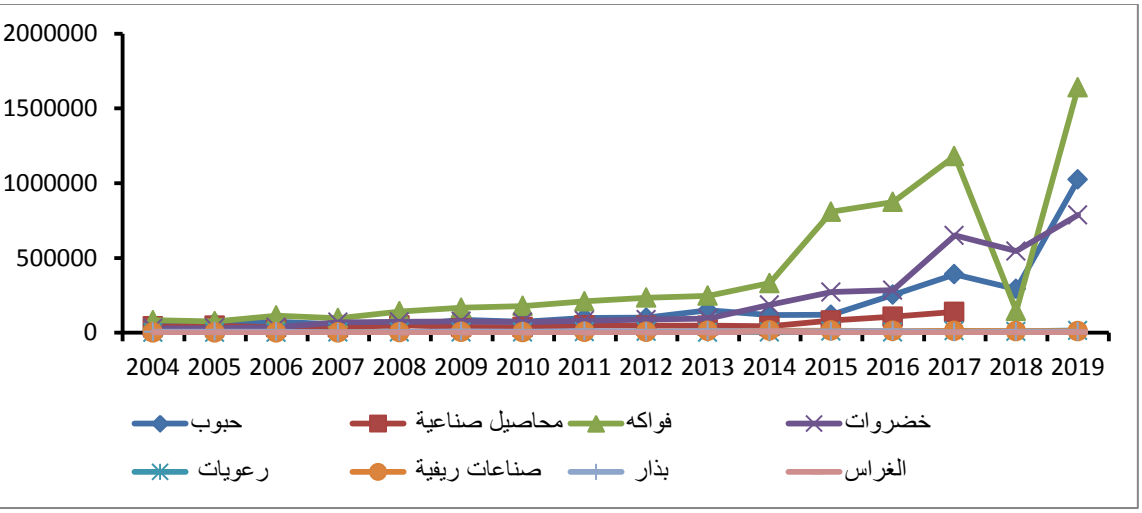

بنظرة أولية إلى الرسم البياني السابق يمكن القول أن الإنتاج الزراعي للمحاصيل الزراعية المدروسة قد استقر إنتاجها في فترة ما قبل الأزمة قياساً إلى فترة الأزمة، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن الأزمة أثرت بشكل كبير في الاقتصاد السوري وأحدثت تقلبات مفاجئة في الإنتاج الزراعي. يبدو واضحاً هذا في الفواكه والخضروات والحبوب. ويرجع السبب في ذلك إلى أمرين: الأول استمرار تضرر الزراعة نتيجة التغيرات المناخية والجفاف وثانيهما ظروف الحرب والأضرار الناجمة عنها، فالظروف المناخية لم تكن خلال فترة الأزمة جيدة، حيث تبين أنها كانت سنوات جافة وقاسية على القطاع الزراعي، وتراجع الإنتاج الزراعي خلالها بالتوازي مع تراجع معدلات هطولات الأمطار، أما أثر الحرب وأضرارها فقد كانت على مستويين الأول داخلي وما تسببت به الحرب من تدمير للبنية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بأشكالها وبنيتها ومكوناتها ومواردها المختلفة، والثاني خارجي نتيجة للعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية من المجتمع الدولي والتي كان ضررها كبير على الإنسان أولاً وعلى الموارد الطبيعية والبيئية والاقتصادية ثانياً، وقد كانت الأضرار المباشرة للحرب على القطاع: فقد المزارعين لوسائل الإنتاج والمعدات الزراعية، عدم توفر الأمن والأمان لوجود مسلحين، الهجرة الداخلية والخارجية من الريف إلى مناطق أكثر أماناً، صعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج وندرتها وارتفاع أسعارها واحتكارها من أسمدة وبذار ومحرقات ومبيدات، عدم توفر السيولة المالية اللازمة لدى المزارعين وتوقف المصرف الزراعي التعاوني عن فتح القروض الزراعية للمزارعين، ارتفاع أجور النقل بعد

رفع أسعار المازوت وتقاضي أجور نقل مضاعفة لتغطية صعوبات ومخاطر تسويق الإنتاج عند نقل الإنتاج من منطقة إلى أخرى، ارتفاع أجور اليد العاملة الزراعية...[5]

ثالثا: مفهوم الارتباط القانوني وآلية صياغته:

الارتباط القانوني هو نوع من أنواع الارتباطات إلا أنه يعتبر أحد الأساليب الإحصائية لدراسة المتغيرات المتعددة، حيث يستخدم لدراسة مجموعة من المتغيرات المستقلة مع مجموعة من المتغيرات التابعة لمعرفة مدى مساهمة أو تأثير المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة، ويمكننا من تحديد قوة العلاقة وتفسير طبيعتها بين هاتين المجموعتين من المتغيرات، ويتطلب القيام بهذا الارتباط توفر عدة شروط:

- وجود علاقة سببية واضحة بين مجموعتي المغيرات.
- أن تتوفر صفة العشوائية في متغيرات كل من المجموعتين
- أن تكون المتغيرات ضمن كل مجموعة قابلة للتركيب الخطي فيما بينها

كما سبق وذكرنا يطبق أسلوب الارتباط القانوني على مجموعتين من المتغيرات هما[6]:

- مجموعة المتغيرات المستقلة (المؤثرة) ونرمز لها بـ X1, X2, X3, ...Xp
- مجموعة المتغيرات التابعة ونرمز لها بـ Y1, Y2, Y3, ...Yq

فإذا فرضنا أن:

$$X = \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ X_p \end{bmatrix} \qquad Y = \begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ Y_q \end{bmatrix}$$

حيث p عدد المتغيرات في X و q عدد المتغيرات في Y فإنه لدراسة العلاقة بين هاتين المجموعتين من المتغيرات نتبع الخطوات الآتية:

[5] قطنا، حسان: الأمن الغذائي، مفاهيم ومؤشرات، ورقة عمل لحلقة نقاشية بمقر الجمعية، جمعية العلوم الاقتصادية، سورية، دمشق، 2018، ص20.

[6] العلي، إبراهيم، الأسس الرياضية للارتباط القانوني، 2017، 61.

1. **دراسة الارتباط بين المتغيرات موضع الدراسة** عن طريق حساب معاملات الارتباط الخطية لكل متغيرين ضمن المجموعة X وضمن المجموعة Y وبينهما وتكون مصفوفة الارتباط لمجموع المتغيرات من الشكل:

$$R = \begin{bmatrix} R_{YY} & R_{YX} \\ R_{XY} & R_{XX} \end{bmatrix}$$

2. **إيجاد معاملات الارتباط القانونية:**

يمكن كتابة المتغيرات X التي ترتبط مع بعضها في تركيب خطي من الشكل:

$$U = a_1X_1 + a_2X_2 + \cdots + a_pX_p = \acute{A}X$$

حيث $\acute{A}$ منقول الشعاع الممثل للأمثال a_j ويطلق عليه المركب القانوني لمجموعة المتغيرات X

والمتغيرات Y التي ترتبط مع بعضها في تركيبا خطيا كالتالي:

$$V = b_1Y_1 + b_2Y_2 + \cdots + b_qY_q = \acute{B}Y$$

حيث $\acute{B}$ منقول الشعاع الممثل للأمثال b_j ويطلق عليه المركب القانوني لمجموعة المتغيرات y

ويتم تحديد هذين التركيبين من خلال إيجاد قيم a_j و b_j بحيث يكون معامل الارتباط بين المركبين القانونين أكبر ما يمكن وهو الذي نسميه معامل الارتباط القانوني ويرمز له بـ r ومربعه r^2 عبارة عن أكبر جذر مميز للمصفوفة $|R_{YY}^{-1}\mathrm{R_{YX}}\mathrm{R_{XX}^{-1}}\mathrm{R_{XY}}|$

وبكلام آخر تحسب الجذور المميزة $r_1^2, r_2^2, \ldots\ldots$ عن طريق حل المعادلة الآتية:

$$|R_{YY}^{-1}\mathrm{R_{YX}}\mathrm{R_{XX}^{-1}}\mathrm{R_{XY}} - \mathrm{r}^2 I| = 0$$

ونحصل على معاملات الارتباط القانوني بالجذر المربع لهذه الجذور.

3. **إجراء اختبارات الثقة لمعاملات الارتباط القانوني:** لمعرفة أي من معاملات الارتباط ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة معين نجري اختبار الثقة لهذه المعاملات باستخدام اختبار Wilk's–lambda ويحسب من العلاقة:

$$\Lambda_1 = \prod_{k=1}^{s}(1 - \mathrm{r_k^2})$$

وهو يخضع لتوزيع F وتؤخذ القيمة الحرجة لهذا الاختبار λ_α من جدول F المقابلة لدرجتي حرية (pq, n−1−q) حيث n عدد المشاهدات لكل متغير فإذا كانت $\Lambda_1 < \lambda_\alpha$ أو(α

مستوى الدلالة > P احتمال الدلالة) نرفض فرضية العدم ونقر بوجود علاقة دالة إحصائياً بين مجموعتي المتغيرات المدروسة ويعد هذا الاختبار هو الأشمل. هذا ومن الجدير ذكره أنه يمكن إجراء اختبارات الثقة لمعاملات الارتباط القانوني باستخدام Hotelling–lawley trace أو اختبار Pillia's trace بالإضافة إلى اختبارات أخرى لاختبار معنوية معاملات الارتباط القانوني كاختبار Partlett's واختبار F

إن التحليل الإحصائي يقتصر فقط على معاملات الارتباط المعنوية وعادة ما تكون هذه المعاملات هي الأولى في جدول الاختبار حيث أن قيمة هذا المعامل تعبر عن مصداقية ذلك الارتباط.

4. **حساب المعاملات المعيارية لزوج التراكيب الخطية:** يمكن الحصول على قيم a_i بحل المعادلة التالية:

$$|\mathrm{R_{YX}R_{XX}^{-1}R_{XY}} - \mathrm{r}^2 R_{YY}|\grave{\mathrm{A}} = 0$$

كما نحصل على قيم b_j بحل المعادلة:

$$B = (\frac{1}{r^2})\mathrm{R_{YX}R_{XX}^{-1}}$$

5. **دراسة الارتباط بين كل من المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة والتراكيب الخطية الممثلة لها:** حيث نقوم بحساب معاملات الارتباط الزوجية من خلال علاقة بيرسون بين كل مجموعة من المتغيرات مع كل من المركبات القانونية الخاصة بها بعد حساب القيم النظرية لهذه المركبات، كما نقوم بحساب معاملات الارتباط الزوجية بين متحولات كل مجموعة مع كل من المركبات القانونية في الطرف الآخر ويتم ذلك من العلاقة:

$$r_{\mathrm{jk}}^{**} = \mathrm{r_k r_{jk}}$$
$$r_{\mathrm{ik}}^{*} = \mathrm{r_k r_{ik}}$$

والتي تعبر عن حجم تأثير كل من المتغيرات على المركبات القانونية المقابلة لها.

6. **تقييم كفاءة التراكيب الخطية:** نقوم بدراسة كفاءة المركبات في الأزواج (U_K,V_K) من خلال دراسة التباين المفسر بواسطة التراكيب الخطية في كل مجموعة من المتغيرات وذلك باستخدام العلاقة:

$$Ad(U_k) = \frac{\sum_{i=1}^{P} r_{ik}^2}{P}$$

$$Ad(V_k) = \frac{\sum_{j=1}^{q} r_{jk}^2}{q}$$

كما نقوم بحساب نسبة التباين المفسر في كل مجموعة X أو Y حسب المركبات القانونية المقابلة لها:

$$Re\ d(U_k) = Ad(U_k) r_k^2$$
$$Re\ d(V_k) = Ad(V_k) r_k^2$$

المناقشة والتحليل:

لدراسة العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والمتغيرات الزراعية تم استخدام الارتباط القانوني كونه من أهم الآليات الإحصائية التي تسمح بتحليل العلاقة بين مجموعتين من المتغيرات، حيث تعرضت الدراسة إلى أثر المؤشرات الديموغرافية في مؤشرات الإنتاج الزراعي خلال الفترة 2004–2019، ومن أجل ذلك تمت دراسة مصفوفة الارتباط بينهما، لنقوم بعد ذلك بعزل أحد كل متغيرين مرتبطين بشدة مع بعضهما أو ارتباطهما ضعيف، وبالنتيجة تم الحصول على مجموعة من المؤشرات الديموغرافية كمتغيرات مستقلة ومجموعة من مؤشرات الإنتاج الزراعي كمتغيرات تابعة، على أن يتم تحديد أثر المؤشرات الديموغرافية في المؤشرات الزراعية من خلال معامل الارتباط القانوني بينهما وسنستعرض بياناتها كما يلي:

1. نحدد بيانات المتغيرات الديموغرافية X كما هي واردة في الجدول رقم (1)
2. نحدد بيانات متغيرات الإنتاج الزراعي Y كما هي واردة في الجدول رقم (2):

أولاً: دراسة الارتباط بين المتغيرات الديموغرافية ومتغيرات الإنتاج الزراعي.

تم حساب مصفوفة معاملات الارتباط الزوجية للمتغيرات التابعة (متغيرات الإنتاج الزراعي) فتم الحصول على الجدول الآتي:

الجدول رقم (3): مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات التابعة $R_{٧٧}$

دراسة أثر المتغيرات الديموغرافية في المتغيرات الزراعية
اقتراح نموذج باستخدام الارتباط القانوني خلال الفترة من عام 2004-2019 (سورية)

الرمز	المتغيرات الزراعية		حبوب	محاصيل صناعية	فواكه	خضروات	رعويات	صناعات ريفية	بذار	الغراس
Y1	**حبوب**	**بيرسون**	**1**	**0.831****	**0.856****	**0.877****	**0.793****	**0.450****	**-0.29**	**0.183**
		sig		0.00	0.00	0.00	0.00	0.080	0.915	0.498
		n	16	16	16	16	16	16	16	16
Y2	**محاصيل صناعية**	**بيرسون**	**0.831****	**1**	**0.788****	**0.969****	**0.823****	**0.588***	**-0.088**	**-0.038**
		sig	0.00		0.00	0.00	0.00	0.017	0.746	0.890
		n	16	16	16	16	16	16	16	16
Y3	**فواكه**	**بيرسون**	**0.856****	**0.788**	**1**	**0.838****	**0.853****	**0.630****	**-0.005**	**0.148**
		sig	0.00	0.00		0.00	0.00	0.009	0.987	0.586
		n	16	16	16	16	16	16	16	16
Y4	**خضروات**	**بيرسون**	**0.877****	**0.969****	**0.838****	**1**	**0.883****	**0.632****	**-0.155**	**0.174**
		sig	0.00	0.00	0.003		0.00	0.007	0.486	0.843
		n	16	16	16	16	16	16	16	16
Y5	**رعويات**	**بيرسون**	**0.793****	**0.823****	**0.853****	**0.883****	**1**	**0.602***	**-0.148**	**0.054**
		sig	0.004	0.002	0.002	0.00		0.014	0.584	0.844
		n	16	16	16	16	16	16	16	16
Y6	**صناعات ريفية**	**بيرسون**	**0.450****	**0.588***	**0.630****	**0.632****	**0.602***	**1**	**0.369**	**0.396**
		sig	0.080	0.017	0.009	0.009	0.014		0.160	0.129
		n	16	16	16	16	16	16	16	16
Y7	**بذار**	**بيرسون**	**-0.029**	**-0.088**	**0.005**	**-0.155**	**-0.148**	**0.369**	**1**	**0.173**
		sig	0.915	0.746	0.987	0.566	0.584	0.160		0521
		n	16	16	16	16	16	16	16	16
Y8	**الغراس**	**بيرسون**	**0.183**	**0.038**	**0.148**	**0.174**	**0.054**	**0.396**	**0.173**	**1**
		sig	0.498	0.890	0.586	0.519	0.844	0.129	0.521	
		n	16	16	16	16	16	16	16	16

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS23

وعند دراسة هذه المعاملات نلاحظ أن كل من Y1,Y2,Y3,Y4,Y5,Y6 مرتبطة مع بعضها ارتباطاً خطياً ولكن مع Y7,Y8 غير مرتبطة لان قيمة P–VALUE > 0.05 لذلك نحذف Y7,Y8 لقلة أهميتهما.

كما تم حساب مصفوفة معاملات الارتباط الزوجية للمتغيرات المستقلة (المتغيرات الديموغرافية) فتم الحصول على الجدول الآتي:

الجدول رقم (4): مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة R_{xx}

الرمز	المتغيرات السكانية		معدل النمو السكاني	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل البطالة
X1	معدل النمو السكاني	بيرسون	**1**	**0.042**	**0.014**	**-.113-**
		sig		0.877	0.958	0.676
		n	16	16	16	16
X2	معدل المواليد	بيرسون	**0.042**	**1**	**0.740****	**−0.875****
		sig	0.877		0.001	0.000
		n	16	16	16	16
X3	معدل الوفيات	بيرسون	**0.014**	**0.740****	**1**	**−0.522***
		sig	0.958	0.001		0.038
		n	16	16	16	16
X4	معدل البطالة	بيرسون	**-0.113-**	**−0.875****	**−0.522***	**1**
		sig	0.676	0.00	0.038	
		n	16	16	16	16

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS23

وعند دراسة هذه المعاملات نلاحظ أن العلاقة بين معدل النمو السكاني X1 وباقي المؤشرات الديموغرافية ضعيفة جداً لذلك تم حذف معدل النمو السكاني X1 في حين أن باقي المتغيرات ترتبط فيما بينها بمعاملات ارتباط خطية معنوية وبقيم مقبولة من الناحية الإحصائية.

ثانياً: إيجاد معاملات الارتباط القانونية:

بإجراء الحسابات الرياضية اللازمة اتضح وجود ثلاثة أزواج من التراكيب الخطية تمثل العلاقة المدروسة بين المتغيرات الديموغرافية والمتغيرات الزراعية وهذا يعني وجود ثلاثة معاملات ارتباط قانونية بين المركبات القانونية الممثلة للمتغيرات الديموغرافية والمركبات القانونية الممثلة للمتغيرات الزراعية وهي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(5): معاملات الارتباط القانونية

R1	R2	R3

0.98	0.929	0.910

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

نلاحظ من الجدول السابق الانخفاض التدريجي في قيمة معامل الارتباط وان قيمة معامل الارتباط الأول 0.98 هي الأكبر تليه قيمة معامل الارتباط الثاني 0.929 ثم قيمة معامل الارتباط الثالث 0.910 ولمعرفة فيما إذا كانت قيم هذه المعاملات دالة إحصائياً نقوم بإجراء اختبارات الدلالة الإحصائية.

ثالثاً: اختبارات الدلالة الإحصائية لمعاملات الارتباط القانونية:

يعرض الجدول التالي اختبار الثقة لمعاملات الارتباط القانونية التي حصلنا عليها باستخدام **Wilks lambda**

الجدول رقم(6): اختبار معنوية معاملات الارتباط القانونية

Correlation	Wilks Statistic	sig
0.98	**0.001**	**0.000**
0.929	**0.024**	**0.000**
0.910	**0.173**	**0.002**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

نلاحظ من النتائج الواردة في الجدول السابق أن قيمة معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 5% لذلك نقوم باعتمادها جميعاً

رابعاً: حساب المعاملات المعيارية لزوج التراكيب الخطية:

وفيها تم حساب المعاملات المعيارية للتراكيب الخطية الممثلة للمتغيرات الديموغرافية

الجدول رقم (7): المعاملات القانونية المعيارية للمتغيرات الديموغرافية

المتغيرات الديموغرافية		U1	U2	U3
معدل المواليد	X2	**-0.322**	**-2.461**	**1.374**
معدل الوفيات	X3	**0.824**	**1.348**	**0.322**
معدل البطالة	X4	**0.943**	**-1.821**	**0.891**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

نلاحظ من الجدول أنه عندما يزداد معدل المواليد بمقدار واحد ينخفض كل من التركيب القانوني الأول والثاني الممثلين للمتغيرات الديموغرافية بمقدار 0.322 و 2.461 على التوالي، في حين يزداد التركيب القانوني الثالث بمقدار 1.374 وهكذا بالنسبة لمعدل البطالة فعندما يزداد بمقدار واحد يزداد كل من التركيب القانوني الأول والثالث الممثلين للمتغيرات الديموغرافية بمقدار 0.943 و 0.891 على التوالي، في حين ينخفض التركيب القانوني الثاني بمقدار 1.821 وهكذا بالنسبة لمعدل الوفيات ومن الجدول السابق نستطيع أن نكتب التراكيب الخطية الممثلة للمتغيرات الديموغرافية.

$$U1=-0.322X2+0.824X3+0.943X4$$

$$U2=-2.461X2+1.348X3-1.821X4$$

$$U3=1.374X2+0.322X3+0.891X4$$

كما تم حساب المعاملات المعيارية للتراكيب الخطية الممثلة للمتغيرات الزراعية

الجدول رقم (8): المعاملات القانونية المعيارية لمتغيرات الإنتاج الزراعي

متغيرات الإنتاج الزراعي		V1	V2	V3
حبوب	Y1	1.051	-0.034	1.491
محاصيل صناعية	Y2	0.144	-0.182	-0.509
فواكه	Y3	-0.222	0.426	-0.373
خضروات	Y4	-0.949	2.147	-1.259
رعويات	Y5	0.390	-1.532	1.057
صناعات ريفية	Y6	0.780	-0.759	-0.491

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

نلاحظ من الجدول السابق أنه عندما يتغير متوسط إنتاج الحبوب بمقدار واحد يزداد كل من التركيب القانوني الأول والثالث الممثل للمتغيرات الزراعية بمقدار 1.051 و 1.491 على التوالي بينما ينخفض التركيب القانوني الثاني بمقدار 0.034، أما عندما يتغير متوسط إنتاج الصناعات الريفية بمقدار واحد يزداد التركيب القانوني الأول الممثل للمتغيرات الزراعية بمقدار 0.780 وينخفض كل من التركيب القانوني الثاني والثالث بمقدار 0.759 و 0.491 على التوالي.

ومن الجدول السابق نستطيع أن نكتب التراكيب الخطية الممثلة للمتغيرات الزراعية:

$$V1=1.051Y1+0.144Y2-0.222Y3-0.949Y4+0.390Y5+0.780Y6$$

$$V2=-0.034Y1-0.182Y2-0.426Y3+2.147Y4-1.532Y5-0.759Y6$$

$$V2=1.491Y1-0.509Y2-0.373Y3-1.259Y4+1.057Y5-0.491Y6$$

خامساً: دراسة الارتباط بين كل من المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة والتراكيب الخطية الممثلة لها:

1. معاملات الارتباط بين المتغيرات الديموغرافية والمتغيرات القانونية الممثلة لها والنتائج يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم (9): معاملات الارتباط بين المتغيرات الديموغرافية والمتغيرات القانونية الممثلة لها

المتغير	U1	U2	U3
X2	-0.537	0.130	0.833
X3	0.093	0.476	0.874
X4	0.795	-0.372	-0.479

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

يتضح لنا من الجدول السابق أعلاه أن المتغير القانوني الأول للمتغيرات الديموغرافية (التركيب الخطي الأول) يرتبط مع جميع المتغيرات الديموغرافية باستثناء معدل الوفيات بمعاملات ارتباط أكبر من 0.5 وكذلك المتغير القانوني الثالث في حين المتغير القانوني الثاني يرتبط مع جميع المتغيرات الديموغرافية بمعاملات ارتباط أصغر من 0.5 لذلك نقوم بإهماله.

2. معاملات الارتباط بين المتغيرات الزراعية والمتغيرات القانونية الممثلة لها والنتائج يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم (10): معاملات الارتباط بين المتغيرات الزراعية والمتغيرات القانونية الممثلة لها

المتغير	V1	V2	V3
Y1	0.809	0.507	0.261
Y2	0.702	0.499	−0.203
Y3	0.820	0.269	0.038
Y4	0.763	0.466	−0.136
Y5	0.784	0.093	0.094
Y6	0.833	−0.178	−0.514

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

نلاحظ أن المتغير القانوني الأول للمتغيرات الزراعية (التركيب الخطي الأول) يرتبط مع جميع المتغيرات الزراعية بمعاملات ارتباط أكبر من 0.5 بينما نلاحظ أن قيمة جميع معاملات ارتباط المتغير القانوني الثاني والثالث يقل عن 0.5 وبالتالي نقوم بإهمالهما.

3. معاملات الارتباط بين المتغيرات الديموغرافية والمتغيرات القانونية الممثلة للمتغيرات الزراعية والنتائج يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم (11): معاملات الارتباط بين المتغيرات الزراعية والمتغيرات القانونية الممثلة لها

المتغير	V1	V2	V3
X2	−0.527	0.120	0.758

X3	0.092	0.442	0.795
X4	0.779	−0.345	−0.436

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

يتضح لنا من الجدول السابق أعلاه أن المتغير القانوني الأول للمتغيرات الزراعية (التركيب الخطي الأول) يرتبط مع جميع المتغيرات الديموغرافية باستثناء معدل الوفيات بمعاملات ارتباط أكبر من 0.5 هذا وإن أقوى ارتباط هو مع معدل البطالة يليه معدل المواليد بينما نلاحظ أن قيمة جميع معاملات ارتباط المتغير الثاني مع هذه المتغيرات ضعيفة، أما المتغير القانوني الثالث فنلاحظ يرتبط مع جميع المتغيرات الديموغرافية باستثناء معدل البطالة بمعاملات ارتباط أكبر من 0.5 هذا وإن أقوى ارتباط هو مع معدل الوفيات يليه معدل المواليد.

4. معاملات الارتباط بين المتغيرات الزراعية والمتغيرات القانونية الممثلة للمتغيرات الديموغرافية والنتائج يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم (12): معاملات الارتباط بين المتغيرات الزراعية والمتغيرات القانونية الممثلة لها

المتغير	U1	U2	U3
Y1	0.793	0.471	0.237
Y2	0.688	0.464	−0.185
Y3	0.804	0.250	0.035
Y4	0.748	0.433	−0.123
Y5	0.769	0.087	0.085
Y6	0.817	−0.0165	−0.468

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

يتضح لنا من الجدول السابق أعلاه أن المتغير القانوني الأول للمتغيرات الديموغرافية (التركيب الخطي الأول) يرتبط مع جميع المتغيرات الزراعية بمعاملات ارتباط أكبر من 0.5 حيث يتبين أن أقوى ارتباط هو مع الصناعات الريفية يليه مع الخضروات ومن ثم يليه مع

الحبوب بينما نلاحظ أن قيمة جميع معاملات ارتباط المتغير الثاني والثالث مع هذه المتغيرات ضعيفة .

سادساً: دراسة التباين المفسر بواسطة التراكيب الخطية في كل مجموعة من المتغيرات:

تم حساب نسب التباين في متغيرات المستوى الزراعي والمتغيرات الديموغرافية المفسرة بواسطة التراكيب القانونية فتم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (13): معاملات الارتباط بين المتغيرات الزراعية والمتغيرات القانونية الممثلة لها

المتغير القانوني	نسبة التباين الذي يفسره V_K في المتغيرات الزراعية	نسبة التباين الذي يفسره U_K في المتغيرات الديموغرافية	نسبة التباين الذي يفسره U_K في المتغيرات الزراعية	نسبة التباين الذي يفسره V_K في المتغيرات الديموغرافية
1	0.619	0.310	0.298	0.594
2	0.139	0.127	0.110	0.120
3	0.067	0.563	0.466	0.055

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

يظهر من الجدول السابق أن المتغير القانوني الأول الممثل للمتغيرات الزراعية يفسر 61.9% من مجموع تباينات متغيرات المستوى الزراعي، كما يظهر الجدول أن المتغير القانوني الأول الممثل للمتغيرات الديموغرافية يفسر 31.0% من مجموع تباينات متغيرات المستوى الديموغرافي وبالتالي يمكن القول أن كفاءة V1 أفضل من كفاءة U1 وأن كفاءة الزوج U1 و V1 هي الأفضل. كما يتبين لنا من الجدول السابق أن المتغير القانوني الممثل للمتغيرات الزراعية يفسر 59.4% من تباين المتغيرات الديموغرافية في حين أن المتغير القانوني الممثل للمتغيرات الديموغرافية يفسر 29.8% في المتغيرات الزراعية. أما فيما يتعلق بالمتغير القانوني الثاني والثالث فنلاحظ انخفاض نسبة التباين الذي يفسرها في المتغيرات الزراعية والديموغرافية لذلك وبناء على الدراسة السابقة أعلاه (اختبارات المعنوية، حجم الارتباط، الكفاءة) نقول أن زوج التراكيب الخطية الأولى (U1, V1) هو التمثيل الأفضل للعلاقة بين متغيرات المستوى

الديموغرافي والمتغيرات الزراعية وبالتالي يكون النموذج الرياضي الممثل للعلاقة بين هاتين المجموعتين من المتغيرات على الشكل الآتي:

$$V1=1.051Y1+0.144Y2-0.222Y3-0.949Y4+0.390Y5+0.780Y6$$

$$U1=-0.322X2+0.824X3+0.943X4$$

النتائج:

1. ترتبط المتغيرات الديموغرافية بالمتغيرات الزراعية بعلاقة قوية ودالة إحصائياً باحتمال قدره 0.98
2. إن أقوى المتغيرات المستقلة ارتباطاً بالمركب القانوني U هو معدل البطالة بعلاقة طردية 0.795
3. إن أقوى المتغيرات التابعة ارتباطاً بالمركب V هو الصناعات الريفية بعلاقة طردية 0.833
4. تم التوصل لبناء نموذج ارتباط قانوني يعبر عن العلاقة بين متغيرات المستوى الديموغرافي ومتغيرات الإنتاج الزراعي وقد تم تمثيل هذه العلاقة بالزوج التالي من التراكيب القانونية كأفضل تمثيل :

$$U1=-0.322X2+0.824X3+0.943X4$$

$$V1=1.051Y1+0.144Y2-0.222Y3-0.949Y4+0.390Y5+0.780Y6$$

5. نلاحظ أن المؤشرات الديموغرافية مستقرة خلال فترة ما قبل الأزمة، إلا الأزمة التي مرت بها سورية أثرت بشكل كبير على هذا الاستقرار لدرجة انخفض معدل المواليد وارتفع معدل البطالة، علماً أن هذا البحث يتناول أثر المتغيرات الديموغرافية في المتغيرات الزراعية وليس العكس.

6. نلاحظ أن مؤشرات الإنتاج الزراعي مستقرة نوعاً ما بالنسبة لفترة ما قبل الأزمة، أما فترة الأزمة فيمكن أن نقول أنها أثرت وبشكل كبير على الإنتاج الزراعي سلباً، إلا أن اهتمام الحكومة كان واضحاً في أرقام هذا الإنتاج لبعض المحاصيل.

التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. ضرورة البحث عن آلية تعمل على إيجاد التكامل بين المؤشرات الديموغرافية والمؤشرات الزراعية من خلال متابعة العمل على خفض معدل البطالة لزيادة الإنتاج الزراعي والارتقاء بالوضع الاقتصادي في سورية وزيادة معدل المواليد في ظل ظروف زيادة معدل الوفيات في حقيقة الأمر.
2. التوسع في دراسة العلاقة بين المؤشرات الزراعية والمؤشرات الديموغرافية لتشمل عدد اكبر من المؤشرات ليتم بناء نموذجاً رياضياً أعم وأشمل يوضح ويفسر العلاقة المتبادلة بين هاتين المجموعتين من المؤشرات، وبالتالي يمكن الاستفادة من اجل التخطيط لرسم مستقبل أفضل لكل من هاتين المجموعتين من المؤشرات
3. ضرورة العمل على أن تكون الزيادة الكمية في المتغيرات الديموغرافية متناسبة مع الزيادة في الإنتاج الزراعي بما يخدم العملية التنموية في المستقبل وذلك من خلال التركيز على متغيرات الإنتاج الزراعي على مستوى الاقتصاد الكلي من جهة وضرورة توافقه مع معدلات التنمية الديموغرافية من جهة ثانية
4. تثقيف المجتمع المحلي بمفهوم الديموغرافيا الايجابية والتي تعني تمكين الفرد من خلال التدريب والتأهيل والمساهمة الفاعلة في النشاط الاقتصادي.
5. متابعة العمل على تحسين واقع المؤشرات الزراعية لما لها من تأثير على مختلف الأوضاع السائدة في سورية.

قائمة المراجع العربية:

1. العلي، إبراهيم، الأسس الرياضية للارتباط القانوني، 2017

2. أحمد، وسيم، استخدام الارتباط القانوني لدراسة أثر المتغيرات الديموغرافية على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في سورية خلال الفترة 2000–2010 مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (39)، العدد(1)، 2017.
3. أطوز، ملك: دراسة العلاقات التشابكية بين قطاع الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى في سورية باستخدام التحليل القانوني خلال الفترة (2000–2016)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (41)، العدد (4)، 2019.
4. منصور، يمن، دراسة العلاقة بين المتغيرات الصحية والمتغيرات الاقتصادية في سورية خلال الفترة (2000–2011)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (40)، العدد(1)، 2018.
5. نعيم، معتز؛ الحوري، غزل: أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري للقطاع الزراعي في سورية خلال الفترة الممتدة بين عامي (2001–2010)، سلسلة العلوم القانونية والاقتصادية، مجلة جامعة تشرين، المجلد (37)، العدد (1)، 2015.
6. العباسي، محمد. تحليل الارتباط التوافقي (القانوني) وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية باستخدام SPSS، مؤتمر الإحصاء الحيوي والسكاني، معهد الدراسات والبحوث السكانية، مصر، 2012.
7. المركز السوري لبحوث السياسات، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، 2013.
8. قطنا، حسان: الأمن الغذائي، مفاهيم ومؤشرات، ورقة عمل لحلقة نقاشية بمقر الجمعية، جمعية العلوم الاقتصادية، سورية، دمشق، 2018
9. المجموعات الإحصائية للأعوام من عام 2004–2018، دمشق، سورية.

قائمة المراجع الأجنبية:

10. Canonical Correlation Study on the Relationship between Shipping Development

And Water Environment of the Yangtze River, SISIQUE, HANYU LUO,…., University Chonqqing, China, WWW.mdpi.com/journal/sustainaility.2020

11. Canonical correlation between vegetative and fruit characters in guava families (*Psidium guajava* L.), Leneidy Pérez-Pelea1, Evelyn Bandera-Fernández1...., Departamento Biología vegetal, Facultad de Biología, Universidad de la Habana. Calle 25, Cultivos Tropicales, 2019, vol. 40, no. 3, e06
12. A Canonical Correlation Analysis of Sectoral Composition of GDP and Development in Asia, C.M. Jayadeven, Swinburne University of Technology, Melbourne, Australia, Modern, Economy 2018, 9,379-392
13. https://al-akhbar.com/Syria/40144